

معالم الرحمة في دين الإسلام ونبيه

لدى العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله

إعداد

د. عاصم بن عبد الله القريوتي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

من أبحاث المؤتمر الدولي
نبي الرحمة محمد ﷺ

المنعقد في الفترة ٢٣ – ٢٥ شوال ١٤٣١هـ الموافق ٢ - ٤ أكتوبر 2010م
برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله–

والذي نظمته
الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها (سنن)



www.sunnah.org.sa



المقدمة

إنَّ الإسلام دين السماحة والرَّحمة، وقد قال تعالى: ﴿**يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ**﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال عن النَّبي ﷺ: ﴿**وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ**﴾ [الأنبياء:١٠٧]، وقال النَّبي ﷺ: «**إنَّما أنا رحمةٌ مهداةٌ**»(١).

وإنَّ معالم الرحمة في دين الله ﷻ ونبيّ الرَّحمة ظاهرةٌ للعيان، لا تحتمل الجدل والنكران، وإنْ كابر في ذلك بعض أهل الكفر والطُّغيان بالاتِّهامات الظاهرة البطلان.

ولقد اعتنى أئمة الإسلام وشيوخه بإجلاء مظاهر الرَّحمة والسَّماحة واليُسْر في دين الله ﷻ وتشريعه، وفي هدي نبيِّ الله ورسوله ﷺ، وكان من أولئك الجهابذة الأفذاذ ناصر السنَّة والدِّين الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك١/ ٩١ والبزار، والطبراني في المعجم الكبير للطبراني (١٨/ ٤٩٧) وغيرهم، وقال الهيثمي ٨/ ٢٠٤: «رجال البزار رجال الصحيح». وقال الحاكم: «صحيح على شرطهما، فقد احتجا جميعا بمالك بن سعير، والتَّفرد من الثِّقات مقبول» ووافقه الذهبي، وصححه الألباني. انظر: السلسلة الصحيحة ٤٩٠.

(ت ١٤٢٠هـ) رحمه الله.

فكانت له جهودٌ عظيمةٌ مشهودةٌ، رَبَتْ على ستَّة عقودٍ من عمره، بين الدَّعوة إلى الله والتَّدريس والتَّأليف.

ولما كانت «الجمعية العلمية السعودية للسُّنَّة وعلومها» بالمملكة العربية السعودية مشكورةً، ممثَّلةً بهيئتها الإداريَّة وفضيلة رئيسها، قد نظَّمَتْ لمؤتمر عالميٍّ عن نبيِّ الرَّحْمة ﷺ، وما هذا إلا إدراكٌ منها لعظم المسؤولية والواجب المحتم تجاه نبي الرحمة ﷺ، رأيتُ أن يكون موضوع بحثي في مشاركتي بهذا المؤتمر العالمي المبارك:

«معالم الرحمة في دين الإسلام ونبيه ﷺ لدى العلامة الألباني رحمه الله»

وإنَّ الحديث عن هذا الجانب لدى العلامة الألباني -رحمه الله- واسع الخطب، ولكن طبيعة البحوث في المؤتمرات لها نمطٌ محدَّدٌ، ينبغي على المشارك التقيد فيه، لذلك جعلت البحث في فصلين:

- **الفصل الأول: عناية العلامة الألباني بالسنة والسيرة النبوية ودفاعه عنها،** وفيه ستة مباحث:
  - المبحث الأول: عنايته في تحقيق التوحيد، والتحذير من الشرك.
  - المبحث الثاني: عنايته بأهمية السُّنَّة وحجِّيَّتها.



- المبحث الثالث: تحذيره من الابتداع.
- المبحث الرابع: عنايته بتجريد المتابعة للرسول ﷺ.
- المبحث الخامس: حثه على لزوم اتباع نهج السلف.
- المبحث السادس: عنايته بالذبِّ عن الرَّسول ﷺ فيما لم يصح عنه.

- **الفصل الثاني: إبراز العلامة الألباني لمعالم الرحمة في الإسلام ونبي الرحمة ﷺ**، وفيه ثمانية مباحث:
  - المبحث الأول: إبرازه لمعالم الرحمة في وسطية الإسلام في مجال التشريع.
  - المبحث الثاني: إبرازه لمعالم الرحمة في النهي عن الافتراق.
  - المبحث الثالث: إبرازه رحمة الإسلام ونبيه ﷺ بالمرأة.
  - المبحث الرابع: إبرازه لمعالم الرحمة بالأطفال.
  - المبحث الخامس: إبرازه لمعالم الرحمة في جوانب الأخلاق.
  - المبحث السادس: إبرازه لمعالم الرحمة في الرفق بالحيوان.
  - المبحث السابع: إبرازه لمعالم الرحمة في عناية الإسلام بالزراعة.
  - المبحث الثامن: إبرازه لمعالم الرحمة في شؤون البيئة.

وصدَّرتُ البحث بترجمةٍ موجزةٍ للعلامة الألباني رحمه الله.

ولما كانت الأحاديث مذكورة في الغالب في ثنايا كلام شيخنا الألباني رحمه الله

مخرجةً بتوسع في عدد من كتبه، فاكتفيت في الغالب بالتوثيق من عدد من مصادر التخريج، وأحلت للمصدر الذي توسع الشيخ فيه؛ لأن الغرض يتعلـق بـإبراز الشيخ لمعالم الرحمة من خلال مؤلفاته رحمه الله.

والله أسأل أن يوفِّق القائمين على هذا المؤتمر، والمشاركين فيه، والمستمعين، وكلّ من أسهم فيه لكلِّ ما يخدم دينه وسنة نبيه، وأن يجزيهم خير الجزاء، والحمد لله رب العالمين.

كتبه
د. عاصم بن عبدالله القريوتي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض
alqaryoti@gmail.com

* * *

ترجمة موجزة[1]

للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ

ولد الشيخ العلامة المحدث الفقيه أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم الألباني سنة ١٣٣٢هـ الموافق ١٩١٤م في مدينة «اشقودرة» التي كانت حينئذ عاصمة «ألبانيا» آنذاك.

ونشأ الشيخ في أسرة فقيرة متدينة، عليها الطابع العلمي، إذ تخرَّج والده نوح نجاتي رَحِمَهُ اللهُ في المعاهد الشرعيَّة، في العاصمة العثمانية «الآستانة»، ورجع إلى بلاده حيث صار مرجعاً للناس، يعلِّمهم ويرشدهم، ثم هاجر أبوه إلى دمشق بعد تحويلها إلى بلاد علمانيَّةٍ[2].

---

(١) ترجمت له في كتابي: «كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى»، وينظر «صوت العرب تسأل ومحدث الشام يجيب»، و«علماء ومفكرون عرفتهم» للشيخ محمد المجذوب، و«ترجمة موجزة لفضيلة محدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني» للأستاذين محمد عيد العباسي وعلي خشان، و«الألباني حياته وآثاره وثناء العلماء عليه»، للشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني، وأعدَّ الدكتور زكي صلاحي رسالة دكتوراه بعنوان: «الإمام العلَّامة محمد ناصر الدين الألباني محدثاً»، وبحث: «جهود الشيخ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ في خدمة السنة المطهَّرة» للدكتور خالد علي.

(٢) انظر: ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ الألباني.

يقول الشيخ رحمه الله عن أثر هذه الهجرة على سيرته:

«فجنيت - بفضل الله ورحمته - بسبب هجرته هذه إلى (دمشق الشام) ما لا أستطيع أن أقوم لربي بواجب شكره، ولو عشت عمر نوح عليه الصلاة والسلام؛ فقد تعلَّمت فيها اللغة العربية السورية أولاً، ثم اللغة العربية الفصحى ثانياً، الأمر الذي مكَّنني أن أعرف التَّوحيد الصحيح الذي يجهله أكثر العرب الذين كانوا من حولي- فضلاً عن أهلي وقومي- إلا قليلاً منهم، ثم وفقني الله - بفضله وكرمه دون توجيه من أحد منهم- إلى دراسة الحديث والسُّنَّة أصولاً وفقهاً، بعد أن درست على والدي وغيره من المشايخ شيئاً من الفقه الحنفيّ، وما يعرف بعلوم الآلة، كالنحو والصرف»[1].

تلقَّى الشيخ عن والده القرآن الكريم، وختمه عليه بقراءة حفص عن عاصم تجويداً، وعلم الصرف، ومن الفقه «مختصر القدوري».

كما درس على الشيخ سعيد البرهاني - رحمه الله - «مراقي الفلاح» في الفقه، و«شذور الذهب» في النحو، وبعض كتب البلاغة المعاصرة.

وأجازه الشيخ المسند محمد راغب الطباخ رحمه الله.

---

(١) السلسلة الصحيحة (٣٢٠٣).

ولقد برع الشيخ في تخريج الحديث ونقده، وعلم التخريج كما يقول السّيوطيّ رحمه الله: «العمدة في علم الحديث على معرفة صحيح الحديث وسقيمه، وعلله واختلاف طرقه، ورجاله جرحاً وتعديلاً، وأما العالي والنازل ونحو ذلك، فهو من الفضلات، لا من الأصول المهمة»[1].

وتأهَّل الشيخ للتدريس، ودرَّس عدداً من الكتب في علوم متعددة: في العقيدة والحديث وعلومه والأدب، ومما درَّس من كتب الحديث الشريف وعلومه:

«الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» للمحدث أحمد شاكر، و«الترغيب والترهيب» للمنذري، و«الأدب المفرد» للإمام البخاري، و«رياض الصالحين» للنووي، و«الإلمام في أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، ولكنه لم يتم الكتابين الأخيرين.

كان شيخنا غيوراً على السنّة النبويَّة والدين، داعياً إلى توحيد الله عز وجل، ومحذِّراً من الشرك والبدع، ولا يخشى في ذلك لومة لائم، وذا همة عالية في البحث والتَّحقيق والجَلَد، مع تواضع جم.

---

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي (١/ ١١٢).

ولقد أثنى على الشيخ كثيرٌ من العلماء على مرِّ العقود ومن ذلك:

أثنى عليه شيخنا العلامة محمد عطاء الله حنيف[1] رحمه الله مؤلف «التعليقات السلفية على سنن النسائي»، وكان يصفه بأستاذنا المبارك.

وقال عنه العلامة الشيخ السيد محب الدين الخطيب رحمه الله: «من دعاة السنة، الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها».

ووصفه الشيخان علي الطنطاوي رحمه الله وناجي الطنطاوي قديماً في تحقيقيهما لـ«صيد الخاطر» لابن الجوزي بأنه: «المرجع اليوم في رواية الحديث في البلاد الشامية».

ووصفه مفتي المملكة العربية السعودية الأسبق سماحة العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله بأنَّه «صاحب سُنَّةٍ، ونصرةٍ للحقِّ، ومصادمةٍ لأهل الباطل»[2].

وقال عنه سماحة العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز مفتي المملكة العربية السعودية السابق رحمه الله: «معروفٌ لدينا بحسن العقيدة والسيرة، ومواصلة الدعوة إلى الله سبحانه، مع ما يبذله من الجهود المشكورة في العناية بالحديث

(١) ترجمت له ضمن كتابي: «كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى».

(٢) فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ٤/ ٩٢.

الشريف، وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع، وما كتبه في ذلك من الكتابات الواسعة، كله عملٌ مشكورٌ، ونافعٌ للمسلمين. نسأل الله أن يضاعف مثوبته، ويعينه على مواصلة السير في هذا السبيل الطيِّب، وأنْ يكلِّل جهوده بالتَّوفيق والنجاح»[1].

كما قال عنه الشيخ ابن باز رحمه الله: «لا أعلم تحت قبة الفلك في هذا العصر أعلم من الشيخ ناصر»[2].

وقال الشيخ العلامة حمود التويجري رحمه الله فيما ذكره أخونا الشيخ عبدالسلام بن برجس رحمه الله: «الألباني الآن عَلَمٌ على السنة، الطعن فيه إعانةٌ على الطعن في السنة».

ووصفه العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله بأنه طويل الباع، واسع الاطلاع، قوي الإقناع[3].

كما وصفه شيخُنا حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله بأنه ذو اطلاع واسع في

(١) انظر صورة خطاب الشيخ عبدالعزيز للشيخ محمد إبراهيم الشيباني في آخر كتابه «حياة الألباني».

(٢) سمع ذلك منه فضيلة الدكتور محمد الصباغ.

(٣) انظر الكوكبة ص ٢٢٨ و«حياة الألباني» للشيباني، آخر الكتاب.

علم الحديث.

وقال شيخنا العلامة عبدالمحسن بن حمد العباد البدر حفظه الله[1]:

«له جهود عظيمة في خدمة السنة، وفي العناية بحديث رسول الله ﷺ، وبيان مصادر تلك الأحاديث والكتب التي ذَكَرَتها، وبيان درجتها من الصحة والضعف، وخدمته للسنَّة مشهورة، ودافع عن عقيدة السلف ومنهج السلف دفاعاً عظيماً».

وقال عنه معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ - وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية-:

«علمٌ من أعلام الأمة، ومُحدِّثٌ من مُحدِّثيهم، وبهم حفظ الله جل وعلا هذا الدين، ونشر الله بهم السنة، وله مآثر عديدةٌ في نُصْرة العقيدة السلفيَّة ومنهج أهل الحديث، وله مؤلفاتٌ عظيمةٌ عديدةٌ في خدمة الحديث، وتمييز الحديث الصحيح من الضعيف، وأثره في العالم الإسلامي كبير، ويعدُّ من علماء الأمة بمآثره الجليلة والعظيمة»[2].

(١) انظر كوكبة من أئمة الهدى ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) جريدة عكاظ في ٢٣/ ٦/ ١٤٢٠هـ.



وقال فضيلة الشيخ العلامة عبد الله بن سليمان المنيع عضو هيئة كبار العلماء - حفظه الله-:

«له باع طويل في محاربة البدع والضلالات، والردِّ على أصحابها من كتاب الله وسنة رسوله»(١).

وقال سماحة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز العقيل -حفظه الله-:

«جاء الشيخ العلامة محمد ناصر الألباني فخدم السنّة، وحقّق علوم الحديث روايةً ودرايةً، واعتمد الناس على أقواله في نسبة الحديث وتصحيحه وتضعيفه، وغير ذلك، وبذلك أصبح الإمام الألباني محدِّث العصر بلا منازع؛ فإنّا لا نعلم أحدًا أفاد في الحديث من بعد أصحاب الحافظ ابن حجر إلى وقتنا الحاضر مثله، فقد ألّف المؤلفات العظيمة النافعة، وعلى رأسها «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة»، ومختصري الصحيحين، و«إرواء الغليل»، وهذا الأخير خدم كتب الحنابلة خدمةً عظيمةً لم يُسبق إليها، ومن حسنات هذا الإمام: أنه أحيَى في الأمة الاهتمام بتمحيص الحديث الصحيح من الضعيف، سواءٌ في كتب الحديث والفقه وغيرهما، كما أشاع مبدأ التَّقيُّد بالسنَّة والحذر من البدعة، ونصرة العمل بالدليل.. أشاع هذه الأمور في

(١) كوكبة من أئمة الهدى ص ٢٥٦-٢٥٧.

طبقات تجاوزت العلماء وطلبة العلم إلى عموم المثقفين ومحبِّي السُّنّة»[1].

كما كان للشيخ الألباني رحمه الله مكانةٌ عليَّةٌ لدى المؤسسات العلميَّة، إذ اختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق؛ ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي، التي عزمت الجامعة على إصدارها عام (١٩٥٥م).

كما اختير عضواً في لجنة الحديث، التي شُكِّلت في عهد الوحدة بين مصر ـ وسوريا، للإشراف على نشر كتب السنة وتحقيقها.

كما طلبت منه «الجامعة السلفية» في بنارس بالهند أن يتولى مشيخة الحديث، فاعتذر عن ذلك؛ لصعوبة اصطحاب الأهل والأولاد، بسبب الحرب بين الهند وباكستان آنذاك.

كما طلب منه معالي وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ عام ١٣٨٨هـ أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات الإسلامية العليا في جامعة أم القرى بمكة، وقد حالت ظروفه دون تحقيق ذلك.

كما اختير عضواً للمجلس الأعلى للجامعة الإسلاميَّة بالمدينة من عام ١٣٩٥هـ - ١٣٩٨هـ.

(١) الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر ص ٥-٦.

كما تمَّ منحه جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلاميَّة عام ١٤١٩هـ، وموضوعها (الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي تحقيقاً وتخريجاً ودراسة)، ووُصِف الشيخ في قرار الجائزة بأنَّه شخصية علميَّة رائدة، وصاحب مدرسةٍ متميِّزةٍ، وله عطاءٌ حديثيٌّ أغنى الحقل العلمي، وأصبحت جهوده وأعماله مراجع لطلاب العلم وعوناً لدارسي السنة النبوية.

ولقد تنقل الشيخ كثيراً داخل مدن سوريا للدعوة، كما رحل لعدة دول منها السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، وقطر، ومصر، والمغرب وبريطانيا، وإسبانيا.

كما زخرت المكتبات بمؤلفات الشيخ وتراثه العلمي، وسأذكر طائفةً منها[1] على النحو التالي:

العقيدة: «التَّوَسّلُ أنواعه وأحكامه»، و«الإسراءُ والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها من سقيمها»، و«تعليقاته على عقيدة أبي جعفر الطحاوي»، و«تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد»، وفي مقدمة تحقيقه لكتاب العلو للذهبي.

---

(١) انظرها مبسوطةً في ترجمتي له ضمن كتابي: «كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى»، و«ثبت مؤلفات الشيخ الألباني» للشمراني، و«الألباني محدثاً»، للدكتور زكريا صلاحي.

تخريج الأحاديث: «إرواءُ الغليل في تخريج أحاديث: (منار السبيل)»، و«سلسلةُ الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها»، و«سلسلةُ الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة وأثرها السَّيِّئ في الأمة»، و«تخريجُ سنن أبي داود» وهو من أوسع كتبه وأنفعها، و«ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم».

تمييز الصحيح من الضعيف: «صحيحُ (الأدب المفرد) للبخاري وضعيفه»، و«صحيحُ (الترغيب والترهيب) للمنذري وضعيفه»، و«صحيحُ: (الجامع الصغير وزياداته) وضعيفه للسيوطي»، و«صحيح (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان)، وضعيفه للهيثمي» مع استدراكاتٍ مهمةٍ نفيسةٍ.

التحقيق والتعليق: «مشكاةُ المصابيح؛ للخطيب التبريزي»، و«رياضُ الصالحين؛ للنووي»، و«كتابُ الإيمان، لابن أبي شيبة»، و«كتابُ الإيمان، لأبي عُبَيْد القاسم بن سلام»، و«تمامُ المنَّة في التعليق على: فقه السنّة».

فقه الحديث: «صفةُ صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها»، و«تحريمُ آلات الطرب»، و«أحكامُ الجنائز وبدعها»، و«آدابُ الزفاف في السنة المطهرة»، و«حجةُ النبيّ ﷺ كما رواها عنه جابر ﵁»، و«مناسكُ الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف».



علوم الحديث ومصطلحه: مقدمة «تمام المنة»، والحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ووجوب الأخذ بالآحاد في العقيدة والأحكام، والرَّدّ على شبه المخالفين ومقدِّمة صحيح موارد الظمآن، ومن خلال إجابات الشيخ على أبي الحسن المأربي في علوم الحديث، ومن سؤالات المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله لأبي عبدالله أحمد بن إبراهيم أبي العينين.

رواة الحديث: من خلال تحقيقاته المتناثرة ودراسته لهم في مصنفاته أسماء شيوخ الطبراني في: (المعجم الأوسط)، و«الجمعُ بين (ميزان الاعتدال)، و(لسان الميزان) للحافظين الذهبي، وابن حجر»، وأنفعها «تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان».

الاختصار مع التعليق والتخريج: «مختصرُ: (الشمائل المحمدية)؛ للترمذي»، و«مختصرُ: (صحيح البخاري)»، و«مختصرُ: (العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها)؛ للذهبي».

السيرة النبوية: «خلاصةُ السيرة» و«صحيحُ: (السيرة النبوية)»، ولكنه لم يتمّه، وصل فيه إلى الإسراء والمعراج.

الفهرسة: «فهرسُ مسانيد الصحابة لـ: (مسند الإمام أحمد)»، و«المنتخبُ من مخطوطات الحديث»، إضافةً إلى الفهارس العلمية الدقيقة التفصيلية في

السلسلتين الصحيحة والضعيفة في أسماء الرواة والفوائد والترتيب للأحاديث على الموضوعات في السِّلسلتين الصحيحة والضعيفة.

المراجعة والتعليق: التعليق على تحقيق «صحيحُ ابن خزيمة»، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، فراجعه الشيخ، وأضاف إليه من تخريجه.

الردود العلميَّة: «دفاعٌ عن الحديث النبوي والسيرة»، و«الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد»، و«الردُّ على رسالة: «التعقيب الحثيث»؛ لعبدالله الحَبَشي»، و«الردُّ على كتاب: «تحرير المرأة في عصر الرسالة»، لمحمد عبدالحليم أبو شقة»، و«الردُّ على كتاب: «المراجعات»، للمدعو عبدالحسين! شرف الدين الشيعي».

ولقد توفِّي شيخنا العلامة الألباني رحمه الله في الثاني والعشرين من جمادى الثانية، عام عشرين وأربعمائة وألف للهجرة، الموافق الثاني تشرين الأول (أكتوبر) عام تسع وتسعين وألف ميلادية، في مدينة عمَّان عاصمة الأردن، عن عمرٍ يقارب ثمانية وثمانين عاماً.

وقد أوصى الشيخ بمكتبته للجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية في وصيَّةٍ مكتوبةٍ[1].

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

---

(١) انظرها في الكوكبة ص ٢٥١.



الفصل الأول
عناية العلامة الألباني
بالسنة والسيرة النبوية ودفاعه عنها

وفيه ستة مباحث:

- **المبحث الأول: عنايته في تحقيق التوحيد، والتحذير من الشرك.**
- **المبحث الثاني: عنايته بأهمية السُّنَّة وحجِّيَّتها.**
- **المبحث الثالث: تحذيره من الابتداع.**
- **المبحث الرابع: عنايته بتجريد المتابعة للرسول ﷺ.**
- **المبحث الخامس: حثه على لزوم اتباع نهج السلف.**
- **المبحث السادس: عنايته بالذبِّ عن الرَّسول ﷺ فيما لم يصح عنه.**



المبحث الأول

عنايته بتحقيق التوحيد والتحذير من الشرك

لَمَّا كان الأصل الأوَّل الذي دعا إليه نبيّ الرَّحمة هو توحيد الله ﷻ وهو رحمةٌ في التَّشريع أوردتُ هذا المبحث، وذلك لأن للشيخ الألباني رحمه الله له جهودٌ عظيمةٌ مباركةٌ في الدعوة إلى العقيدة الصحيحة والرَّد على ما يخالفها، تأليفاً وتدريساً دعوةً ومناظرةً.

ولقد درَّس الشيخ كتاب التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، كما أبان فيما علَّق به على الطحاوية[1] عن أنواع الشرك بالله تعالى فقال:

«إن نفي الشريك عن الله تعالى لا يتم إلا بنفي ثلاثة أنواع من الشرك:

الأول: الشرك في الربوبية وذلك بأن يعتقد أن مع الله خالقاً آخر سبحانه وتعالى، كما هو اعتقاد المجوس القائلين بأنَّ للشرّ خالقاً غير الله - سبحانه -. وهذا النوع في هذه الأمة قليل والحمد لله وإن كان قريباً منه قول المعتزلة: إنَّ الشرَّ إنما هو من خلق الإنسان، وإلى ذلك الإشارة بقوله ﷺ: «**القدرية مجوس هذه الأمة...**»[2].

---

(١) ص ٣١.

(٢) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب في القدر ٤/ ٣٥٧ ح: ٤٦٩٣، وأحمد ٢/ ٨٦ والحاكم=

الثاني: الشرك في الألوهية أو العبودية، وهو أن يعبد مع الله غيره من الأنبياء والصالحين، كالاستغاثة بهم وندائهم عند الشدائد، ونحو ذلك. وهذا مع الأسف في هذه الأمة كثير ويحمل وزره الأكبر أولئك المشايخ الذين يؤيدون هذا النوع من الشرك باسم التَّوسل، «يسمونها بغير اسمها».

الثالث: الشرك في الصفات، وذلك بأنْ يصف بعض خلقه تعالى ببعض الصفات الخاصَّة به ﷻ، كعلم الغيب مثلاً، وهذا النوع منتشرٌ في كثيرٍ من الصوفيَّة ومن تأثَّر بهم، مثل قول بعضهم في مدح النَّبيِّ ﷺ:

فإن من جودك الدنيا وضرتها * ومن علومك علم اللوح والقلم

ومن هنا جاء ضلال بعض الدجالين يزعمون أنهم يرون رسول الله ﷺ اليوم يقظةً، ويسألونه عما خفي عليهم من بواطن نفوس من يخالطونهم، ويريدون تأميرهم في بعض شؤونهم، ورسول الله ﷺ ما كان ليعلم مثل ذلك في حال حياته، ﴿ **وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ** ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فكيف يعلم ذلك بعد وفاته وانتقاله إلى الرفيق الأعلى؟!

هذه الأنواع الثلاثة من الشرك من نفاها عن الله في توحيده إياه، فَوَحَّده في

=١/ ١٥٩. انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته(٤٤٤٢).

ذاته وفي عبادته وفي صفاته، فهو الموحد الذي تشمله كلّ الفضائل الخاصة بالموحِّدين، ومن أخلَّ بشيء منه فهو الذي يتوجه إليه مثل قوله تعالى: ﴿ **لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ** ﴾ [الزمر: ٦٥]، فاحفظ هذا فإنه أهم شيء في العقيدة، فلا جرم أنَّ المصنف ﷺ بدأ به، ومن شاء التفصيل فعليه بشرح هذا الكتاب وكتب شيوخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب، وغيرهم ممن حذا حذوهم واتبع سبيلهم، ﴿ **رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ** ﴾ [الحشر: ١٠].

كما ردَّ الألباني التَّوسل المبتدع في الدعاء، وأبان التَّوسل المشروع في رسالته الماتعة: «التوسل وأحكامه».

كما ذبَّ الشيخ الألباني عن الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب ﷺ، ودافع عنه فيما ينسب إليه[1].

عندما خرَّج حديث عبدالله بن عمر ﷺ عن رسول الله ﷺ قوله: «**اللهم بارك لنا في مكتنا، اللهم بارك لنا في مدينتنا، اللهم بارك لنا في شامنا، وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مُدِّنا**»، فقال رجلٌ: يا رسول الله! وفي عراقنا، فأعرض عنه، فرددها ثلاثاً، كلّ ذلك يقول الرجل: وفي عراقنا، فيعرض عنه،

---

(١) السلسلة الصحيحة (٥/ ٢٤٥).

فقال: «**بها الزلازل والفتن، وفيها يطلع قرن الشيطان**»[1]، فقال: وإنما أفضت في تخريج هذا الحديث الصحيح وذِكْرِ طرقه وبعض ألفاظه؛ لأنَّ بعض المبتدعة المحاربين للسنَّة والمنحرفين عن التوحيد، يطعنون في الإمام محمد بن عبدالوهاب، مجدِّد دعوة التَّوحيد في الجزيرة العربية، ويحملون الحديث عليه باعتباره من بلاد نجد المعروفة اليوم بهذا الاسم، وجهلوا أو تجاهلوا أنها ليست هي المقصودة بهذا الحديث، وإنَّما هي العراق، كما دلَّ عليه أكثر طرق الحديث، وبذلك قال العلماء قديماً كالإمام الخطابي وابن حجر العسقلاني وغيرهم. وجهلوا أيضاً أنَّ كون الرجل من بعض البلاد المذمومة لا يستلزم أنه هو مذمومٌ أيضاً إذا كان صالحاً في نفسه، والعكس بالعكس. فكم في مكة والمدينة والشَّام من فاسقٍ وفاجرٍ، وفي العراق من عالمٍ وصالحٍ. وما أحكم قول سلمان الفارسي لأبي الدرداء حينما دعاه أن يهاجر من العراق إلى الشام: «أما بعد، فإنَّ الأرض المقدَّسة لا تقدس أحداً، وإنما يقدِّس الإنسان عمله»[2].

***

---

(١) السلسلة الصحيحة (٥/ ٢٤٥).

(٢) وذكر الشيخ أيضاً أنه في مقابل أولئك المبتدعة من أنكر هذا الحديث وحكم عليه بالوضع لما فيه من ذم العراق.



المبحث الثاني

عنايته بأهمية السنة وحجيتها

إنَّ للشيخ العلامة الألباني جهوداً كبيرةً جليَّةً في خدمة حديث النبي ﷺ والذَّبِّ عنه، وقد ألَّف ما يربوا على مائتين وخمسين مصنفاً، بين تأليفٍ وتحقيقٍ وتعليق واختصار، وقد كُتبت عدَّة رسائل جامعيَّة(١) في جوانب عدَّةٍ عنه، كما سُجِّلت أخرى في دراسةِ جوانب من جهود هذا الإمام(٢)، ولكنني سأذكر هنا أبرز ما يظهر لي من عنايته في الدفاع عن النبي ﷺ من خلال ما يلي:

إنَّ السنة النبويَّة وحيٌ من الله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، وهي محفوظةٌ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الحجر: ٩ – ١٠]، وهي مبيِّنة للقرآن الكريم، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ

---

(١) منها: «جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية» لعبدالرحمن بن محمد العيزري، و«جهوده في بيان عقيدة السلف الصالح في الإيمان بالله رب العالمين» للجبوري.

(٢) منها: «منهج العلامة الألباني في تقرير اعتقاد السلف والردّ على المخالف»، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، و«منهجه في الدعوة» في جامعة أم القرى، و«منهجه في تعليل الأحاديث» في الجامعة الأردنية.

﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. وهي الحكمة، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وقد أوجب الله على المسلمين اتّباع الرَّسول ﷺ فيما يأمر وينهى، فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَـٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَـٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

ولقد أصَّل الشيخ الألباني رحمه الله في مؤلفاته ودعوته لهذا الأمر العظيم، وكتب رسالةً بعنوان: «الحديث حجةٌ بنفسه في العقيدة والأحكام»، وأصلها محاضرة ألقاها في مؤتمر اتحاد الطلبة المسلمين الذي انعقد في غرناطة عام ١٣٩٢هـ الموافق سنة ١٩٧٢م، وأبان فيها عن وجوب الرجوع إلى السنة، وتحريم مخالفتها؛ لأن القرآن يأمرنا بالاحتكام إلى سنة رسول الله، ثم أثبت بالدلائل القرآنية، وبالأحاديث النبوية الصحيحة لزوم اتباع النَّبيّ ﷺ، وأبان عن موقف المسلم الصحيح من السنة النبويَّة ومكانتها في الإسلام وحجِّيتها، وواجب المسلمين في الرُّجوع إليها والتَّحذير من مخالفتها، ثم تكلم عن تحكُّم بعض الخلف بالسنة بدل التَّحاكم إليها، وإهمالهم السُّنَّة بسبب أصول أو قواعد تبنَّاها بعض علماء الكلام أو بعض الفقهاء علماء الأصول. ثم أجاب عن هذه الأصول أو القواعد التي صرفتهم عن دراسة السُّنَّة واتِّباعها.



كما تحدَّث عن بطلان تقديم القياس وغيره على الحديث النَّبويّ، وذكر شدَّة نكير السلف وغضبهم على من عارض الحديث برأيٍ أو قياسٍ أو استحسانٍ أو قول أحدٍ من النَّاس كائناً من كان. وأكَّد الشيخ أنَّ عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة بدعةٌ محدثةٌ، لا يعرفها السلف، وأنَّ هذا التَّفريق باطلٌ بإجماع الأمة[1].

وأمَّا في رسالته الأخرى «وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين» فقد فنَّد فيها دعاوى الذين يفرقون بين العقائد والأحكام في الاحتجاج بالحديث، وأجاب عن الشبهات التي أثيرت حول هذا الموضوع، ونقض دعاوى الذين لا يستدلُّون بأخبار الآحاد في العقيدة ببراهين ساطعة، وردَّ على من ادَّعى الإجماع في هذا الموضوع، وأبان خطورة هذا القول الذي يؤدي في حقيقة الأمر إلى إنكار ما عليه المسلمون من عقائد صحيحةٍ، لا تثبت إلا بأحاديث الآحاد، مع كون بعض الأحاديث التي ينكرونها إنما هي متواترة أيضاً.

كما أنَّه ذكر في تعليقٍ له على قول الإمام الطحاوي رحمه الله: (وجميع ما صحَّ عن رسول الله ﷺ من الشَّرع والبيان كلّه حقّ):

(١) الحديث حجة بنفسه ص ٢٦.

«يعني دون تفريقٍ بين ما كان منه خبر آحاد أو تواتر، ما دام أنَّه صحَّ عن رسول الله ﷺ، وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه، والتفريق بينهما إنما هو بدعة وفلسفةٌ دخيلةٌ في الإسلام، مخالفٌ لما كان عليه السلف الصالح والأئمة المجتهدون»[1].

* * *

(١) التعليق على الطحاوية ص ٦٤.

المبحث الثالث

تحذيره من مخالفة الهدي النبوي والابتداع في الدين

قرَّرَ الشيخ رحمه الله أنَّ مما يجب العلم بـه أنَّ معرفـة البـدع التـي أدخلـت في الدين أمرٌ هامٌّ جداً؛ لأنه لا يتمّ للمسلم التَّقرب إلى الله تعـالى إلا باجتنابهـا، ولا يمكن ذلك إلا بمعرفة مفرداتها إذا كان لا يعرف قواعدها وأصـولها، وإلا وقـع في البدعة وهو لا يشعر، فهي من باب «ما لا يقوم الواجب إلا به فهـو واجـب» كما يقول علماء الأصول -رحمهم الله تعالى-. ومثل ذلك معرفة الشرك وأنواعـه، فإنَّ من لا يعرف ذلك وقع فيه، كما هو مشاهدٌ مـن كثـيرٍ مـن المسـلمين الـذين يتقرَّبـون إلى الله بـما هـو شركٌ، كالنَّـذر للأوليـاء والصـالحين، والحلـف بهـم، والطواف بقبورهم، وبناء المساجد عليها، وغير ذلك مما هو معلـومٌ شركـه عنـد أهل العلم؛ ولذلك فلا يكفي في التَّعبُّد الاقتصار على معرفة السنَّة فقـط، بـل لا بد من معرفة ما يناقضها من البدع، كما لا يكفي في الإيمان التوحيـد دون معرفـة ما يناقضه من الشركيَّات، وإلى هذه الحقيقة أشار رسـول الله ﷺ بقولـه: «**مـن قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله؛ حرم ماله ودمه وحسابه على الله**»[1].

---

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول=

فلم يكتف ﷺ بالتوحيد، بل ضمَّ إليه الكفر بـما سـواه، وذلـك يسـتلزم معرفة الكفر وإلا وقع وهو لا يشعر، وكذلك القول في السنة والبدعة ولا فـرق في ذلك؛ لأن الإسلام قام على أصلين عظيمين:

أن لا نعبد إلا الله، وأن لا نعبده إلا بما شرع، فمن أخلَّ بأحدهما فقد أخلَّ بالآخر، ولم يعبد الله -تبارك وتعالى-.

وتحقيق القول في هذين الأصلين تجده مبسوطاً في كتب شـيخي الإسـلام ابن تيميَّة وابن القيم -رحمهما الله تعالى-.

فثبت مما تقدَّم أنَّ معرفة البدع أمرٌ لا بـدَّ منـه؛ لتسـلم عبـادة المـؤمن مـن البدعة التي تنافي التَّعبد الخالص لله تعالى، فالبدع من الشرِّ الذي يجب معرفتـه لا لإتيانه، بل لاجتنابه، على حد قول الشاعر:

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه * ومن لا يعرف الشر من الخير يقع فيه

وهذا المعنى مستقى من السنَّة، فقد قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه:

كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنـت أسـأله عـن الشرـ مخافة أن يدركني، فقلت: «**يا رسول الله إنا كنا في جاهليةٍ وشرٍّ، فجاءنـا الله بهـذا الخير، فهل بعد هذا الخير شر؟ قال: «نعم»، فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟**

=الله ١/ ٥٣ ح ٣٧.



قال: «نعم وفيه دخن» قلت: وما دخنه؟ قال «قوم يستنون بغير سنتي، ويهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر» فقلت: هل بعد ذلك الخير من شرٍّ؟ قال: «نعم دعاةٌ على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها». فقلت: يا رسول الله صفهم لنا. قال: «نعم قوم من جلدتنا ويتكلَّمون بألسنتنا... الحديث»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا كان من الضروري جداً تنبيه المسلمين على البدع التي دخلت في الدين، وليس الأمر، كما يتوهَّم البعض: أنه يكفي تعريفهم بالتوحيد والسنة فقط، ولا ينبغي التعرض لبيان الشركيات والبدعيات، بل يسكت عن ذلك، وهذا نظرٌ قاصرٌ، ناتجٌ عن قلَّة المعرفة والعلم بحقيقة التوحيد الذي يباين الشرك والسُّنَّة التي تباين البدعة، وهو في الوقت نفسه يدل على جهل هذا البعض بأن البدعة قد يقع فيها حتى الرجل العالم، وذلك لأنَّ أسباب البدعة كثيرة جداً لا مجال لذكرها الآن، ولكن أذكر سبباً واحداً منها، وأضرب عليه مثلاً، فمن أسباب الابتداع في الدين الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فقد يخفى على بعض أهل العلم شيء منها، ويظنها من الأحاديث الصحيحة فيعمل بها،

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوَّة في الإسلام(٦/ ٧١٢ ح: ٣٦٠٦ مع الفتح) ومسلم كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال(٣/ ١٤٧٥ح:١٨٤٧).

ويتقرَّب إلى الله – تعالى– ثم يقلِّده في ذلك الطلبة والعامَّة فتصير سنة متَّبعة»[1].

ولخطر الابتداع والإحداث في دين الله نبَّه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «حَجَّة النبي ﷺ»[2] على البدع التي يقع فيها بعض الحجاج، منذ عزمهم على السفر، حتى رجوعهم إلى أهلهم.

كما عقد في كتابه «أحكام الجنائز»، فصلاً خاصّاً[3] ببدع الجنائز، ذكر فيه ما وقف عليه من البدع، منصوصاً عليه في كتاب من كتب أهل العلم قديماً وحديثاً، عازياً كلَّ بدعةٍ إلى موضعها من كتبهم، وما لم يعزه إليهم، فهو مما يحكم المنهج العلمي في أصول البدع أنَّه منها، ولكنه لم ير من نَصَّ منهم عليها، وكثيرٌ منها من بدع العصر الحاضر، كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ.

وكما حقَّق كتاب «إصلاح المساجد من البدع والعوائد»، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه.

وكذلك نَبَّه على البدع في كتابه الأجوبة النَّافعة عن أسئلة لجنة مسجد

---

(١) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة (ص٦٥)، وينظر: تحريم آلات الطرب (ص١٦٢).

(٢) حجة النبي ص ١٠٠.

(٣) أحكام الجنائز ص ٢٣٩.



الجامعة[1]، بل له مشروعُ تأليفِ كتابٍ باسم: «قاموس البدع»، وقد طُبِع أخيراً بجمع فضيلة الشيخ مشهور حسن مما نصَّ عليه الألباني رحمه الله.

* * *

(١) ص٦٣.

المبحث الرابع

عنايته بتجريد المتابعة للرسول ﷺ

لقد عُني الشيخ الألباني رحمه الله كثيراً بتحقيق تجريد المتابعة للرسـول ﷺ؛ لأنه المتمم لتجريد التوحيد لله عز وجل، إذ المعنى الحقيقي للشـهادتين: شـهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله هو إفراد الله عز وجل بالعبادة، وإفـراد رسـوله ﷺ بالاتباع.

ونجد من عنايات الشيخ رحمه الله في تجريـد المتابعـة للنَّبـيّ ﷺ مـا سـطَّره خلال كتابه صفة صلاة النبي ﷺ[1]؛ إذ نقل أقوال الأئمة في اتّباع السُّنَّة، وترك أقوالهم المخالفة لها، منها قول الإمام أبي حنيفة النُّعمان بن ثابـت رحمه الله: «لا يحـل لأحد أن يأخذ بقولنا؛ ما لم يعلم من أين أخـذناه»، و«حـرامٌ عـلى مـن لم يعـرف دليلي أن يفتي بكلامي»، وقول الإمام مالك: «ليس أحدٌ - بعد النبي ﷺ- إلا ويؤخذ من قوله ويترك؛ إلا النبي ﷺ»، وقول الإمام الشافعي رحمه الله: «مـا مـن أحد إلا وتذهب عليه سنّةٌ لرسول الله ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلتَ مـن قـولٍ، أو أصَّلتَ من أصلٍ فيه عن رسول الله ﷺ خلاف مـا قلـت؛ فـالقول مـا قـال

(١) أصل صفة صلاة النبي ﷺ ص ٢٣.



رسول الله ﷺ، وهو قولي»، و«أجمع المسلمون على أنَّ من استبان لـه سـنَّة عـن رسول الله ﷺ لم يحلَّ له أنْ يدعها لقول أحد»، وقول الإمام أحمـد رحمه الله: «رأي الأوزاعي، ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة؛ كله رأي، وهـو عنـدي سـواء، وإنَّـما الحجَّة في الآثار»، وقوله: «من ردَّ حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكةٍ».

كـما أكَّـد عـلى ذلـك في ثنايـا كتابـه «الحـديث حجـة بنفسـه في العقائـد والأحكام»، وقد نقل الألباني عن ابن القيم -رحمهما الله تعالى-[1] قوله:

«وقد كان السلف الطيب يشتدّ نكيرهم وغضبهم على من عارض حديث رسول الله ﷺ برأيٍ أو قياسٍ أو استحسان، أو قول أحدٍ من الناس كائناً من كان، ويهجرون فاعل ذلك، وينكرون على من يضرب له الأمثال، ولا يسوغون غير الانقياد له ﷺ، والتسليم والتلقي بالسمع والطاعة، ولا يخطر بقلوبهم التَّوقُّف في قبوله حتى يشهد له عملٌ أو قياسٌ، أو يوافق قول فلان وفلان، بل كانوا عاملين بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وبقوله تعالى: ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء:٦٥]، وبقوله تعالى: ﴿ **ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا**

(١) إعلام الموقعين ٣/ ٤٦٤ – ٤٦٥.

تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ ۝ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٣ – ٤] وأمثالها، فدفعنا إلى زمان إذا قيل لأحدهم: ثبت عن النبي ﷺ أنَّه قال كذا وكذا يقول: من قال هذا؟ دفعا في صدر الحديث، ويجعل جهله بالقائل حجَّةً له في مخالفته وترك العمل به، ولو نصح نفسه لعلم أنَّ هذا الكلام من أعظم الباطل، وأنَّه لا يحلّ له دفع سنن رسول الله ﷺ بمثل هذا الجهل، وأقبح من ذلك عذره في جهله، إذ يعتقد أن الإجماع منعقد على مخالفة تلك السُّنَّة، وهذا سوء ظنٍّ بجماعة المسلمين، إذ ينسبهم إلى اتِّفاقهم على مخالفة سُنَّة رسول الله ﷺ، وأقبح من ذلك عذره في دعوى هذا الإجماع، وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث، فعاد الأمر إلى تقديم جهله على السُّنَّة. والله المستعان»[1].

* * *

(١) آداب الزفاف ص١٩٥.



المبحث الخامس

حثُّه على لزوم اتباع نهج السلف

لقد عُنِيَ الشيخ الألباني رحمه الله بهذا الأمر كثيراً، تقعيداً واستدلالاً، بل كان هذا سمةً غالبةً على دعوته رحمه الله، ومن تقريراته تلك قوله:

«عليك بطريقة السلف؛ فإنها أعلم وأحكم وأسلم، ودع طريقة التأويل التي عليها الخلف الذين زعموا: «أنَّ طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»؛ فإنَّه باطلٌ من القول، وفيه ما لا يخفى من نسبة الجهل إلى السَّلف، والعلم إلى الخلف!! وسبحان الله كيف يصدر مثل هذا القول ممن يؤمن بفضائل السَّلف التي لا تخفى على أحدٍ»[1].

وأكَّد على لزوم اتباع نهج السَّلَف، فقال:

«إنَّ مما لا يرتاب فيه عالم من علماء المسلمين العارفين حقاً بفقه الكتاب والسنَّة، ومنهج السَّلَف الصالح الذين أمرنا بالتَّمسُّك بنهجهم، ونُهينا عن مخالفة سبيلهم، في مثل قوله – تعالى -: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ**

(١) أحال الشيخ لبطلان هذا القول إلى كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، ومقدمته: «مختصر العلو للعلي العظيم» للحافظ الذهبي.

ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٥ – ١١٦].

كما قال: «إنَّ السلف رضوان الله عليهم أفقه بالحال وأعرف بالمقال، فما يسعنا إلا اتِّباعهم فيما فعلوه»[1].

* * *

(١) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ص٣٤.

المبحث السادس

عنايته بالذب عن الرسول ﷺ فيما لم يثبت عنه

لقد اتَّفق العلماء على أنَّ تعمُّد الكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر، لقول النبيِّ ﷺ: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النَّار**»(١). ولقوله ﷺ: «**من حدَّث عني بحديثٍ يُرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبَين**»(٢).

ولهذا قَيَّض الله ﷻ على مرِّ القرون جهابذة نقاداً، يذبُّون عن رسول الله ﷺ ما نُسِب إليه، وهذا من حفظ الله لدينه لأنَّ السُّنَّة هي المبيِّنة والموضِّحة لكتاب الله، وهي مبيِّنةٌ للقرآن الكريم، كما قال تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ [النحل: ٤٤]، ولقد سئل الإمام عبدالله بن المبارك المروزي عن الأحاديث الموضوعة فقال: «تعيش لها الجهابذة» ثم تلا: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ**﴾

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت (٣/ ١٩١ح:١٢٩١ مع الفتح)، ومسلم في المقدمة، باب في تغليظ الكذب على رسول الله (١/ ٩ح:١) عن المغيرة.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ١/ ٧.

[الحجر: ٩ – ١٠][1].

ولذا قد اعتنى علماء الإسلام من المحدثين في التحذير من الضعيف والموضوع من حديث الرسول ﷺ، وكان للشيخ العلامة الألباني رحمه الله نصيبٌ كبيرٌ من ذلك، وقد قال سماحة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز العقيل حفظه الله: «ومن حسنات هذا الإمام: أنه أحيَى في الأمة الاهتمام بتمحيص الحديث الصحيح من الضعيف، سواءٌ في كتب الحديث والفقه وغيرهما، كما أشاع مبدأ التَّقيُّد بالسُّنَّة والحذر من البدعة، ونصرة العمل بالدَّليل.. أشاع هذه الأمور في طبقاتٍ، تجاوزت العلماء وطلبة العلم إلى عموم المثقَّفين ومحبِّي السُّنّة»[2].

وعناية الألبانيّ في بيان الضعيف والموضوع بارزةٌ للعيان، من خلال سائر كتبه، لاسيما كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة»، وبلغ عدد الأحاديث التي تصدى لها هذا الكتاب في أربعة عشر مجلداً، وتزداد أهمية هذا الكتاب في نقده للمتون، إضافةً للأسانيد في بيان وهاء هذه الأحاديث، وهذا ما يعرف بنقد المتن، وما عليه أئمتنا النقاد الأولون، خلافاً لدعاوى المستشرقين وأتباعهم أنَّ علماء الحديث لم يتجهوا لنقد المتن في الحديث.

(١) أخرجه ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات ١/ ٤٦.

(٢) الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر ص ٥-٦.



الفصل الثاني

إبراز العلامة الألباني

لمعالم الرحمة في الإسلام ونبي الرحمة ﷺ

وفيه ثمانية مباحث:

- المبحث الأول: إبرازه لمعالم الرحمة في وسطية الإسلام في مجال التشريع.
- المبحث الثاني: إبرازه لمعالم الرحمة في النهي عن الافتراق.
- المبحث الثالث: إبرازه رحمة الإسلام ونبيه ﷺ بالمرأة.
- المبحث الرابع: إبرازه لمعالم الرحمة بالأطفال.
- المبحث الخامس: إبرازه لمعالم الرحمة في جوانب الأخلاق.
- المبحث السادس: إبرازه لمعالم الرحمة في الرفق بالحيوان.
- المبحث السابع: إبرازه لمعالم الرحمة في عناية الإسلام بالزراعة.
- المبحث الثامن: إبرازه لمعالم الرحمة في شؤون البيئة.

الفصل الثاني

إبراز العلامة الألباني لمعالم الرحمة في دين الإسلام ونبي الرحمة ﷺ

لقد اعتنى الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عناية عظيمة بالسنة النبويَّة التي تعدّ رحمةً للعالمين، -كما سبق في الفصل الماضي-، وتناول أحاديث متعدِّدةً في سماحة الإسلام ويُسره، والنَّهي عن الغلوِّ والتَّنطُّع، كما ذكر الرُّخَص في السَّفر والصِّيام والوضوء، وعدم المؤاخذة بالخطأ والنِّسيان، والتَّيسير في الحجّ، وفي المعاملات، وفي مجال الرِّفق بالأطفال والعناية بهم، وبأصحاب الاحتياجات الخاصَّة، وشؤون الأسرة، والعناية بالمرأة وشؤونها، وبالأيتام، والأرامل والمساكين وبالموتى، وبالرِّفق بالحيوان، وغير ذلك مما يطول المقام بالتَّفصيل فيه، بالإضافة لعنايته بالشمائل المحمديّة للإمام الترمذي، ولكني أحاول في هذا الفصل تقريب أبرز الجوانب التي أظهرها الشيخ في جوانب الرحمة بما تسمح له طبيعة البحث، مستعيناً بالله عَزَّ وَجَلَّ.

* * *

المبحث الأول
إبرازه لمعالم الرحمة في التشريع

١ - تبيانه لوسطية الإسلام.

يقرر الشيخ رحمه الله أن الإسلام وسط بين الإفراط، فيقول:

«ومما لا شك فيه أنَّ تحقيق الاعتدال والتَّوسط بين الإفراط والتَّفريط وتمييز الصحيح من الضَّعيف لا يكون بالجهل أو بالهوى، وإنَّما بالعلم والاتِّباع، وأنَّ ذلك لا يكون إلا بالفقه الصَّحيح عن رسول الله ﷺ، وهذا الفقه لن يكون إلا بمعرفة ما كان عليه الرسول ﷺ، من قولٍ وفعلٍ وتقريرٍ.

وإذا الأمر كذلك فإنَّه لا يمكن أن ينهض به إلا من كان من الفقهاء عالماً أيضاً بعلم الحديث وأصوله، أو على الأقلّ يكون من أتباعهم وعلى منهجهم، ولقد أبدع من قال:

أهل الحديث هم أهل النبي * وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

وهم المقصودون بالحديث المشهور -على الاختلاف في ثبوته-: «**يحمل هذا العلم من كلِّ خلفٍ عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»[1].

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (٢/ ١٥٩ و٢٠٢) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث»=

بل وبالحديث الصحيح: «**إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبْض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتَّخذ النَّاس رؤوساً جُهَّالاً فسُئِلوا، فأفتوا بغير علمٍ، فضلُّوا وأضلُّوا**»[1] [2].

وقال عندما ذكر أثر أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنَّها اتَّخذت خنجراً زمن سعيد بن العاص للصوص، وكانوا قد استقروا في المدينة، فكانت تجعله تحت رأسها[3]: «إنَّ هذا من آثار تربية النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهن على الحنيفية السمحة التي لا إفراط فيها ولا تفريط، فكانوا كما قال الله تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**

=(٥ و٥٢-٥٨) والترمذي (٢٦٦٩) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٤٠) وأبو خيثمة زهير بن حرب (٤٥) والدارمي (١/ ١٣٦) وأبو نصر السجزي في «الإبانة» وأبو نعيم وابن عساكر عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري وهو مختلف في صحبته كذا في «جمع الجوامع» (ص ٩٩٥). وسئل أحمد بن حنبل عن حديث معان بن رفاعة عن إبراهيم ابن عبدالرحمن العذري قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذكره. وقيل لأحمد كأنه كلام موضوع قال هو صحيح. انظر «جمع الجوامع» و«شرف أصحاب الحديث» (٥٥)، وحسنه العلائي كما في «إرشاد الساري» (١/ ٤) وانظر «فتح الباري» (٦/ ٤٩٨).

(١) أخرجه البخاري كتاب العلم باب كيف يقبض العلم ١/ ٥٠ ح:، ومسلم كتاب العلم باب هلك المتنطعون٤/ ٢٠٥٨ ح: ٢٦٧٣.

(٢) تحريم آلات الطرب ص ٦٩.

(٣) أخرجه ابن سعد ٨/ ٢٥٣، بسند صحيح. ينظر: الرد المفحم(١/ ١٥٦).

﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

ثم قال: «على هذا المنهج النبوي الكريم يجب على المشايخ والدعاة أن يقوموا بتربية الناس رجالاً ونساءً، ولن يستطيعوا ذلك إلا إذا تعرَّفوا على السنَّة والسيرة النبويَّة الصحيحة التي تشمل: قوله ﷺ وفعله وتقريره، وما كان عليه سلفنا الصالح مما صحَّ عنهم، فإنَّ فقه العالم لا يستقيم إلا بهذا كله، مستعيناً على ذلك بأقوال الأئمة المجتهدين والعلماء المحققين، وإلا حاد عن الحق وسبيل المؤمنين. ولله در شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حين نبه على هذا – وهو من نفائسه ولم أره لغيره – بقوله: «والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة ثبوت لفظه ودلالته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله».

كما تناول الوسطيَّة في مسألة فقه الواقع اليوم، إذ يقرِّر الشيخ أنَّ فقه الواقع بمعناه الشرعي الصحيح واجبٌ بلا شكٍّ، ولكن وجوباً كفائياً إذا قام به بعض العلماء سقط عن سائر العلماء، فضلاً عن طلاب العلم، فضلاً عن عامَّة المسلمين.

فلذلك يجب الاعتدال بدعوة المسلمين إلى معرفة (فقه الواقع)، وعدم



إغراقهم بأخبار السياسة وتحليلات مفكري الغرب، وإنَّما الواجب دائماً وأبداً الدَّندنة حول تصفية الإسلام مما علق به من شوائب، ثم تربية المسلمين: جماعاتٍ وأفراداً على هذا الإسلام المصفَّى، وربطهم بمنهج الدعوة الأصيل: الكتاب والسنَّة بفهم سلف الأمة[1].

٢- تبيانه لعدالة الإسلام.

لقد أبان الشيخ عن أهمية العدالة وأثرها من خلال جوابه عندما سئل عن قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ الله يقيم الدولة العادلة وإنْ كانت كافرة، ولا يقيم الدَّولة الظالمة وإن كانت مسلمةً «فقال: إنَّ الآية الكريمة التي تقول: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود:١١٧]، وقد ذكر بعض علماء التفسير ذلك بأنَّ الظلم هو سبب خراب البلاد، وهلاك العباد، فإذا كانت الأمة أو الدولة كافرة، ولكنَّها تحكم بالعدل فيما بينها، هذا العدل الذي يعرفه الناس بفطرهم، فإذا كانوا يحكمون بذلك؛ تقوم دولتهم، وتستمرّ مدَّةً طويلةً، والتَّاريخ يشهد بهذا، وعلى العكس من ذلك، إذا بغى الحكام وجاروا على العباد؛ كان ذلك سبباً لقيام الثَّورات، وما يسمى اليوم

(١) فقه الواقع للألباني ص ٢٥.

بالانقلابات العسكريَّة، ولن تستقرّ الأوضاع في تلك البلاد، حتى يُهلك الشَّعب الواحد بعضه بعضاً، ويكون ذلك سبباً لفتح الطريق لأمَّةٍ أخرى لكي تستعبدها، ولا شكَّ أنَّ الإسلام جاء بكل ما فيه خير الدنيا والآخرة، ومن ذلك الأمر بالعدل، والأمر بإقامة الحدود بين الناس، حتى قال - عليه الصلاة والسلام -: «**حدٌّ يقام في الأرض خيرٌ من مطر أربعين صباحاً**»[1]، وما هذا إلا لتحقيق العدالة في المجتمع الإسلامي، فإذا افترضنا مجتمعاً إسلامياً لا يقيم حكم الله ﷻ في الأرض، وذلك مما لا يمكن إقامته إلا على إقامة العدل بين المسلمين، فلا يمكن أن تقوم قائمة هذه الدولة؛ لأنها حين ذاك تحكم بغير ما أنزل الله، ومن حكم بغير ما أنزل الله فقد عرَّض أمته ودولته للانهيار»[2].

---

(١) خرجه ابن ماجه كتاب الأطعمة باب إقامة الحدود/ (٢٥٣٨) والنسائي كتاب الحدود باب إقامة الحدود/ ح:٨/ ٧٥ وأحمد (٢/ ٤٠٢) وابن حبان ١٠/ ٢٤٤ ح: ٤٣٩٨ وابن الجارود في «المنتقى» (٨٠١) وأبو يعلى في «مسنده» (٢٨٧/ ١) وجاء في بعض المصادر: «ثلاثين» بدل «أربعين»، وجمع بينهما على الشك الإمام أحمد (٢/ ٣٦٢)، والحديث بمجموع طرقه حسن لغيره كما في «السلسلة الصحيحة» ١/ ٤٠٩ حديث١٣١، وانظرها للمزيد حوله.

(٢) من دروس الشيخ الألباني المفرغة. ٣٤/ ٩، المكتبة الجامعة للخطب المنبرية والدروس والمحاضرات:

('http://www.3lsooot.com/alkhotab/options.php?do=word&LID=174

كما تناول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ العدل بينَ الأولادِ جميعاً، الذكورِ والإناثِ، وذلك من وحي السُّنة، حتى في التقبيل، لحديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: كان مع رسول الله ﷺ رجل، فجاء ابنٌ له فقبّله وأجلسه على فخذه، ثم جاءت بنتٌ له فأجلسها إلى جنبه، قال: «**فَهَلا عَدَلْتَ بينهما؟!**» [1].

وقال الشيخ الألباني بعد أن حكم بحسن إسناد الحديث السابق[2]:

«وقد استدل به الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لقول أبي يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنه يسوِّي في العطيَّة بين الأنثى والذكر؛ خلافاً لمحمد بن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي قال: بل يجعلها على قدر المواريث للذكر مثل حظ الأنثيين، فردَّه الطحاوي بما رواه بالسند الصحيح عن النعمان بن بشير: قال رسول الله ﷺ: «**سوُّوا بين أولادكم في العطية، كما تحبون أن يُسووا بينكم في البر**»[3].

قال أبو جعفر الطحاوي: «فيه دليلٌ على أنه أراد من الأب لولده ما يريد

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٨٦) وغيره.

(٢) وانظر السلسلة الصحيحة ٣٠٩٨.

(٣) شرح معاني الآثار (٤/ ٨٦) وأخرجه البيهقي (٦/ ١٧٨)، ومسلم كتاب الهبات باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (٥/ ٦٦- ٦٧ ح: ١٦٢٣)، وابن حبان١١/ ٥٠٥ ح: ٥٠٨٢ بنحوه.

من ولده له، وكان ما يريد من الأنثى من البِرِّ مثل ما يريد من الذَّكَر، فأراد النبي ﷺ منه لهم من العطية للأنثى مثل ما أراد لِلذَّكَر»[1].

ثم قال الألباني رحمه الله: «إنَّ العدل المذكور بين الأولاد قد اختلفوا في حكمه؛ فمن قائلٍ بأنَّه واجبٌ، ومِنْ قائلٍ بأنَّه مستحبٌ، وهذا مذهب الحنفية، وانتصر له الطحاوي، والحقّ الوجوب، كما فصَّله الحافظ في «الفتح»؛ فليرجع إليه من شاء البسط، ويكفي للدَّلالة على ذلك أنَّ راوي الحديث - وهو النعمان ابن بشير رضي الله عنه - قال في بعض الطُّرق الصحيحة عنه: رجع أبي، فردَّ تلك الصَّدقة. أخرجه الشيخان[2]، وهو مخرج في «الإرواء» (٦/ ٤١)»[3].

٣- تقريره لقاعدة: «لا ضرر ولا ضرار» في شريعة الإسلام.

ذكر الشيخ حديث «لا ضرر ولا ضرار» في السلسلة الصحيحة[4]، وأفاض

(١) شرح معاني الآثار - (٤/ ٨٩).

(٢) البخاري كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب الإشهاد في الهبة حديث ٢٥٨٧، ومسلم كتاب الهبات باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ٣/ ١٢٤١ح: ١٦٢٣.

(٣) السلسلة الصحيحة (٩/ ٢٦) حديث ٣٠٩٨.

(٤) ١/ ٤٤٣ برقم ٢٥٠ وعزاه للدار قطني (٥٢٢) والحاكم (٢/ ٥٧ - ٥٨) عن أبي سعيد الخدري، ووافق الذهبي الحاكم: على قوله «صحيح على شرط مسلم» وهو حديث حسن=



في تخريجه فيه، وفي إرواء الغليل[1].

ومن التَّطبيقات التي ذكرها في هذه القاعدة أنه يحرم في الوصيَّة أنْ يوصي المسلم بما يضرُّ بالورثة، فقال:

«ويحرم الإضرار في الوصيَّة، كأنْ يوصي بحرمان بعض الورثة من حقِّهم من الإرث، أو يفضِّل بعضهم على بعضٍ فيه، لقوله - تبارك وتعالى -: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النساء: ٧]، وفي الأخيرة منها: ﴿ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١١]، ولقوله ﷺ: «**لا ضرر، من ضار ضاره الله، ومن شاق شاقه الله**»[2]»[3].

وكذا استخدمها في تطبيقات أخرى، ومنها ما يتعلق بالإضرار بالبيئة وغيرها في جوابه عن حكم شرب الدخان، كما سيأتي -إن شاء الله-.

=كما قال النووي في «الأربعين» وابن تيمية في «الفتاوى» (٣/ ٢٦٢) لطرقه وشواهده الكثيرة.

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/ ٤٠٨).

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) أحكام الجنائز ص ٧.

٤- تقريره للرخص الشرعية.

قال تعالى: **﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾** [المائدة: ٦]، وقال تعالى: **﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾** [المائدة: ٣].

وروى أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «**إنَّ الله يحب أنْ تؤتى رخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته**»[١].

وقد ذكر العلامة جمال الدين القاسمي رحمه الله[٢] في كتابه المسح على الجوربين الذي أخرجه الشيخ الألباني واعتنى به؛ أنَّه «قد يظنّ قومٌ أنَّ التَّشدُّد في العزائم ومجافاة الرُّخص من التَّقوى، وحاشا لله، كيف وقد قال النبيّ ﷺ: «**لا تشدِّدوا على أنفسكم فيشدِّد الله عليكم، فإنَّ قوماً شدَّدوا على أنفسهم، فشدَّد الله عليهم، فتلك بقاياهم في الصَّوامع والدِّيار، ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾**» [الحديد: ٢٧][٣]، وقال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله تعالى يحب أن تُؤتى رخصه، كما**

---

(١) المسند ٢/ ١٠٨ح: ٥٨٧٣ وأخرجه كذلك ابن خزيمة٣/ ٢٥٩ وابن حبان٦/ ٤٥١ وغيرهم عن ابن عمر بسند صحيح على شرط مسلم، كما في صحيح الترغيب (١/ ٢٥٦).

(٢) ص ٧٩.

(٣) أخرجه أبو داود، باب في الحسد ٤/ ٤٢٨ح: ٤٩٠٦، والمقدسي في المختارة ٢/ ٤٧٠=



يحبّ أن تُؤْتى عزائمُه»[1].

وقال ﷺ: «**هلك المتنطعون**»[2].

نعم يوجد من خيار العباد ذوي الجدِّ والاجتهاد من لا يأخذون إلا بالعزائم، لا زهداً في المأثور، ولا رغبةً عن المرخَّص فيها المبرور، بل تربيةً للنَّفس على الأفضل وأخذاً بها إلى الأمثل والأكمل، وهو ما يسميه الفقهاء بالاحتياط والخروج من الخلاف، إيثاراً لما يكون فيه إجماعٍ وائتلافٍ، وأصله ما صحَّ في السنَّة «**أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقوم الليل حتى ترم قدماه فقيل له: أتتكلَّف هذا**»[3].

وذكر الشيخ الألباني رحمه الله[4] **أنَّ الشدة شرٌّ لا تأتي إلا بالشَّرِّ**، ولذلك

=وغيرهما عن أنس رضي الله عنه. انظر: السلسلة الصحيحة ٣١٢٤.

(١) رواه البزار كما في المجمع ٣/ ٢١١ والطبراني في المعجم الكبير ١١/ ٣٢٣ وابن حبان ٢/ ٦٩، وحسنه المنذري ٢/ ٨٨ عن ابن عباس، وورد عن جماعة من الصحابة. وهو حديث صحيح مخرج في إرواء الغليل (٥٥٧).

(٢) أخرجه مسلم كتاب العلم باب هلك المتنطعون، ٤/ ٢٠٥٥ ح: ٢٦٧٠، عن ابن مسعود.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب سجود القرآن، باب الصبر عن محارم الله ١/ ٣٨٠ ح:١٠٧٨ ومسلم كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة ٤/ ٢١٧١ ح: ٢٨١٩، عن المغيرة.

(٤) الرد المفحم (١/ ١٤٦).

تكاثرت الأحاديث وتنوَّعت عباراتها في التَّحذير منها، كقوله ﷺ: «**إنَّ الدين يسرٌ، ولن يشادَّ الدين أحدٌ إلا غلبه، فسدِّدوا وقاربوا...**»[1].

قوله ﷺ: «**إياكم والغلوّ في الدِّين، فإنَّما هلك من كان قبلكم بالغلوّ في الدِّين**»[2].

وقوله ﷺ: «**لا تشدِّدوا على أنفسكم، فإنَّما هلك من قبلكم بتشديدهم على أنفسهم، وستجدون بقاياهم في الصَّوامع والدِّيارات**»[3].

وأبان الشيخ في كتبه عن الرُّخْصة في الفطر للحامل والمرضع[4]، والرخصة في المسح على الجوربين والنَّعْلين[5]، وغير ذلك مما جاءت السنة فيه.

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الإيمان باب الدين يسر وقول النبي ﷺ أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة ١/ ٢٣ ح: ٣٩ عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه ابن ماجه كتاب المناسك باب قدر حصى الرمي ٢/ ١٠٠٨ح: ٣٠٢٩ وأحمد ١/ ٣٤٧ وابن خزيمة ٤/ ٢٧٤ وابن حبان١٠١١ والحاكم١/ ٦٣٧ والضياء ٤/ ٨٤ وغيرهم، عن ابن عباس، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٢٨٣).

(٣) أخرجه أبو داود كتاب الطب، باب في الحسد ٤/ ٤٢٨ ح: ٤٩٠٦، والمقدسي ٢/ ٤٧٠ وغيرهم، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣١٢٤).

(٤) انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٤/ ١٩).

(٥) ينظر تحقيقه لكتاب: «المسح على الجوربين والنعلين» للقاسمي، وما أضافه: «تمام النصح=



٥- سماحة الإسلام.

إنَّ دين الإسلام دينُ سماحةٍ ويُسْرٍ، قال - تعالى -: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٥ - ١٨٦].

وقد ذكر الشيخ الألباني رحمه الله عدة أحاديث تدلُّ على يسر الإسلام وسماحته، منها:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**سئل النبي ﷺ أي الأديان أحبّ إلى الله عز وجل؟ قال: الحنيفيَّة السَّمحة**»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إن هذا الدين يسر، ولن**

=في أحكام المسح».

(١) أخرجه أحمد ١/ ٢٣٦ والطبراني في «الكبير» ١١/ ٢٢٧ والبزار كما في المجمع ١/ ٥٠ وغيرهم، ورجاله ثقات لكن ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه، وله شواهد تقوِّيه خرَّجها الشيخ في «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» ص ٣٨.

يشادَّ هذا الدين أحدٌ إلا غلبه، فسدِّدوا وقاربوا وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والرَّوحة وشيءٍ من الدّلجة»[1].

ومن وحي هذه النَّصوص الشَّرعيَّة كان الشيخ يحثُّ على التَّيسير على العامَّة، وقد قال في كتابه: «مناسك الحج والعمرة»:

«ومما ينبغي على الدَّاعية أن يلتزمه التَّيسير على النَّاس عامَّة، وعلى الحجُّاج خاصَّةً؛ لأنَّ التَّيسير أصلٌ من أصول الشريعة السَّمحة، كما هو معلومٌ. ما دام أنه لا نصَّ على خلافه، فإذا جاء النَّصَّ لم يجز التَّيسير بالرَّأي، وهذا هو الموقف الوسط العدْل الذي يجب على كل داعية أن يلتزمه، ولا عبرة بعد ذلك بأقوال النَّاس واعتراضاتهم، وقولهم: شدد أو سهل؟».

كما بيَّن الشيخ رحمه الله أنَّ إعمال العقل في أمور الدنيا وأخذ علومها من الأمم الأخرى أمرٌ مطلوبٌ بضوابط، فقال عندما سئل عن أخذ العلوم الدنيوية من غير المسلمين:

«إنَّ العلوم المختلفة عامَّةٌ شاملةٌ لدى الأمم الأخرى، ولا يمكن أن نهمل أو نطرح ما يأتي به الأجانب وغير المسلمين من تقدُّمٍ علميٍّ، أو تفوُّق حضاريّ في بعض العصور؛ لأنَّ العلم الدنيوي غير خاصٍّ بالمسلمين، والعقل الإنساني

---

(١) تقدم تخريجه.

يعمل، والأمم الأخرى تعمل وتنهض، والحضارة والتَّقدُّم العلميَّ الدنيويّ كما يقال: متداول بين الأمم، فيومٌ يكون الحكم لهذه الأمة ويوم لتلك، وهي جميعاً تسير وتعمل وتبني هذه الحضارة المادية، في ناحية العلم لم يحرج علينا ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن نأخذ عنهم العلم الدنيويّ المحض الصناعيّ، الذي يفيد، مثلاً: علم الزراعة، وعلم الكيمياء، وعلم الفيزياء، والفلك، ولكن شريطة ألا يخالف شيءٌ من هذه العلوم ومن هذه المبتكرات ما جاءنا به الإسلام الحنيف؛ لأنَّ هناك من مبتكرات العلم ومن نظرياته أموراً قد نجدها تخالف الإسلام فلا يجوز أن نقبلها؛ لأن الإسلام حقٌّ لا يتطرَّق إليه الرّيب والشك، أمَّا هذه العلوم فهي من فعل بشرٍ، وهي من صفات أناسٍ يحتملون الخطأ والصواب، ولا يخلون من أغراض ومن أهواء، فلذلك إذا اصطدم النَّصُّ الشَّرعيُّ الواضح الصريح القطعيّ بنظريَّةٍ علميَّةٍ، أو أفكارٍ خبيثةٍ فيجب أن تكون ثقتنا بما جاء عن الله ورسوله لا غير، فيجب أن نقدمهم على هذه الأمور التي تأتينا من آخرين.

ثم قال: «لا حرج من قبول هذه العلوم بهذا الشَّكل، وعمدتنا في ذلك قول النبي ﷺ في الحديث المشهور الذي هو حديث تأبير النَّخل، وخلاصته[1]

---

(١) كان هذا من حفظ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، ولفظ الحديث كما في مسند أحمد ٣/ ١٥٢ عن أنس قال: سمع رسول الله ﷺ أصواتاً فقال: ما هذا؟ قالوا: يلقحون النخل، فقال: لو تركوه فلم=

«أنَّ النبي ﷺ لما جاء المدينة وجد أهل المدينة يؤبرون النخل، فسألهم عما يفعلون، فقالوا: شيءٌ اعتدنا عليه، فقال: لو لم تفعلوا لكان خيراً، فتركوه، فنقصت ثمرته، فأخبروا النَّبيّ ﷺ بذلك فيما بعد فقال: إذا حدثتكم عن أمرٍ من أمور دينكم فخذوا به، وإذا حدثتكم عن أمرٍ من أمور دنياكم فأنتم أعلم بأمور دنياكم» أو كما قال -عليه الصلاة والسلام-[1].

إذاً: هناك أمران من الأمور: أمورٌ دينيَّةٌ تتضمَّن العقائد، والأخلاق، والأفكار، والتَّصورات، والقيم، والثَّقافة، والأدب، فهذه يجب ألا نقبلها إلا عن

=يلقحوه لصلح، فتركوه فلم يلقحوه فخرج شيصاً، فقال النبي ﷺ: ما لكم؟ قالوا: تركوه لما قلت. فقال رسول الله ﷺ: «**إذا كان شيء من أمر دنياكم فأنتم أعلم به، فإذا كان من أمر دينكم فإليّ**».

والحديث في صحيح مسلم ٤/ ١٨٣٦ ح:٤٣٦٣ عن أنس أنَّ النبيَّ ﷺ مرّ بقومٍ يلقحون، فقال: لو لم تفعلوا لصلح قال فخرج شيصاً فمر بهم، فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم. والشيص: بكسر الشين المعجمة وإسكان الياء المثناة تحت وبصاد مهملة، وهو البسر الرديء الذي إذا يبس صار حشفاً، وقيل: أردأ البسر، وقيل: تمر رديء، وهو متقارب. شرح النووي على مسلم ٨/ ٨٨.

(١) هذا من احتياط الشيخ رحمه الله في تحري ألفاظ رسول الله ﷺ، وهو ما كان عليه سلف الأمة فعن أنس بن مالك أنه كان إذا حدث عن النبي ﷺ حديثاً، كان يقول: أو كما قال. التمييز للإمام مسلم ص ١٠.



طريق كتابنا، وألا نأخذها إلا من طريق الوحي الصادق الصحيح الذي جاء بـه - عليه الصلاة والسلام -.

وهناك أمورٌ دنيويةٌ بحتةٌ واجتماعيَّةٌ وعلميَّةٌ، فيجوز أن نأخذها منهم، بـل يجب، لكن بالشَّرط السَّابق ألا نأخذ ما يخالف ما جاءنا به الوحي الصادق، وعن طريق خاتم النبيين عليه الصلاة والسلام».

* * *

المبحث الثاني

إبرازه لمعالم الرحمة في النهي عن الافتراق

لقد حث الإسلام على الوحدة والاجتماع، فقال – تعالى -: ﴿ **وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ** ﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ وذلك لما يعود على الأمة من الفرقة والاختلاف من ضعفٍ وهوانٍ، كما قال – تعالى -: ﴿ **وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ** ﴾ [الأنفال: ٤٧].

والخلاف واقعٌ في الأمة، لقول رسول الله ﷺ: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فِرْقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقةً، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فِرقةً، كلّها في النَّار إلا واحدةً**»(١).

---

(١) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب شرح السنة ٤/ ٣٢٣ ح: ٤٥٩٨، والترمذي كتاب الإيمان باب ما جاء في افتراق الأمة ٥/ ٢٥ح: ٢٦٤٠ وابن ماجه كتاب الفتن باب افتراق الأمم ٢/ ١٣٢٢ ح: ٣٩٩٣ وأحمد ٣/ ١٢٠ وغيرهم، والحديث صحيح، له طرقٌ عديدةٌ عن جمعٍ من الصحابةِ، وصحَّحه جمعٌ من الحفَّاظ.انظر: السلسلة=



ومن رحمة النَّبيِّ ﷺ بأمَّته أنْ أرشدهم إلى المخرج، وسبيل النَّجاة عند الافتراق، إذ روى العِرْباض بن سارِيَةَ رضي الله عنه قال: صلَّى بنا رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ، ثم أَقْبَلَ علينا فوَعَظَنا مَوْعِظَةً بليغةً، ذَرَفَتْ منها العيونُ ووَجِلَتْ منها القلوبُ، فقال قائلٌ: يا رسولَ الله كأنها موعِظَةُ مُوَدِّعٍ! فماذا تعْهَدُ إلينا؟ فقال: **«أُوصيكُم بتقْوى الله، والسَّمعِ والطاعةِ، وإِنْ كان عَبْداً حَبَشِيًّا، فإنه مَنْ يَعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكُمْ بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاء المَهْدِيِّين الراشِدينَ؛ تمسَّكوا بها وعَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ وإياكم ومُحْدَثاتِ الأمورِ، فإن كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»**(1).

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً، وزاد في حديثه: **«فقد تركتكم على البيضاء**

=الصحيحة ٢٠٣.

(١) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب في لزوم السنة (٤/ ٢٠٠-٢٠١ح:٤٦٠٧)، والترمذي، كتاب العلم باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٥/ ٤٤-٤٥ح:٢٦٧٦)، وابن ماجه كتاب المقدمة، باب اتباع سنَّة الخلفاء الرَّاشدين المهديين(١/ ١٥-١٦ح٤٢)، والحاكم١/ ١٧٤، وغيرهم، عن العرباض بن سارية، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح ليس له علَّة. وقال البغوي في شرح السنة: هذا حديث حسن(١/ ٢٠٥) كما صححه الضياء المقدسي في «جزء اتباع السنن واجتناب البدع» والهروي في «ذم الكلام». وللمزيد انظر: «السلسلة الصحيحة» ٢٧٣٥.

ليلُها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالكٌ»[1] وهي زيادةٌ ثابتةٌ صحيحةٌ.

ومن رحمة النَّبيِّ ﷺ وشفقته على أمَّته أنَّه لما أخبر عن الافتراق، وأنَّه واقعٌ لا محالة، لم يترك النَّاس حيارى، فأخرجهم من هذه الحيرة وأرشدهم ﷺ إلى الخلاص وإلى المخرج من هذه الفتنة، فقال ﷺ بعدما قال ما قال: «**وإنَّه من يَعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً**» وقال ﷺ: «**فعليكم بسنَّتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضُّوا عليها بالنواجذ**»، فالتمسكُ بالكتاب والسُّنَّة هو المخرجُ من الاختلافِ، ومن الفرقة ومن التنازع.

ولقد أكَّد العلامة الألباني على التَّمسُّك بالسُّنَّة والاعتصام كثيراً في كتبه ودعوته، كما حذَّر من العصبية المذهبية التي يصاحبها التَّفرُّق، وتكلَّم على حديث «**اختلاف أمتي رحمة**» وأبان أنه لا أصل له[2]، وأنَّ معناه مستنكرٌ عند المحقِّقين من العلماء، وأنه مخالفٌ للقرآن الكريم، لما فيه من الآيات التي تنهى عن الاختلاف في الدين، وتأمر بالاتفاق فيه، وأنها أشهر من أن تُذكر، وذكر منها قول الله – تعالى –: ﴿ **وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ** ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۝ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا**

(١) المسند ٢٨/ ٣٦٧.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١/ ١٤١.



شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [الروم: ٣١ - ٣٢]. وقوله ﷻ: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩].

ثم قال: «فإذا كان من رحم ربك لا يختلفون، وإنما يختلف أهل الباطل؛ فكيف يعقل أن يكون الاختلاف رحمة؟! فثبت أن هذا الحديث لا يصحّ؛ لا سنداً ولا متناً، وحينئذ يتبيَّن بوضوحٍ أنه لا يجوز اتخاذه شبهة للتوقف عن العمل بالكتاب والسنة، الذي أمر به الأئمة»[1].

كما نقل عن ابن حزم رحمه الله[2] بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث: وهذا من أفسد قول يكون ح لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتِّفاق سخطاً، وهذا ما لا يقوله مسلمٌ؛ لأنَّه ليس إلا اتِّفاقٌ أو اختلافٌ، وليس إلا رحمةٌ أو سخط.

وانتقد الألباني بحزم جهل بعض المتأخرين الذين جعلوا المذاهب على اختلافها كشرائع متعددة! حيث جعلوا كثيراً من المساجد فيها أربعة محاريب، يصلِّي فيها أربعة من الأئمة[3]! ولكلٍّ منهم جماعةٌ ينتظرون الصَّلاة مع إمامهم، كأنهم أصحاب أديان مختلفةٍ! وكيف لا وعالمهم يقول: إنَّ مذاهبهم كشرائع

(١) أصل صفة صلاة النبي ﷺ ١/ ٣٩.

(٢) «الإحكام في أصول الأحكام» ٥/ ٦٤.

(٣) وكانت هذه أيضاً في الحرم المكي إلى أن أزالها الملك الفذ عبدالعزيز بن سعود رحمه الله.

متعددة! يفعلون ذلك وهم يعلمون قوله ﷺ: «**إذا أقيمت الصَّلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**»[1]، ولكلنهم يستجيزون مخالفة هذا الحديث وغيره محافظة منهم على المذهب، كأن المذهب معظمٌ عندهم، ومحفوظٌ أكثر من أحاديثه -عليه الصلاة والسلام-!

وذكر الشيخ رحمه الله أنَّ الاختلاف مذمومٌ في الشريعة، فالواجب محاولة التخلص منه ما أمكن؛ لأنه من أسباب ضعف الأمة، كما قال تعالى: ﴿ **وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ** ﴾ [الأنفال:٤٦]، أمَّا الرِّضا به وتسميته رحمة فخلاف الآيات الكريمة المصرِّحة بذمِّه، ولا مستند له إلا هذا الحديث الذي لا أصل له عن رسول ﷺ.

ونقل عن المُزَني صاحب الإمام الشَّافعي-رحمهما الله-: «وقد اختلف أصحاب رسول الله ﷺ؛ فخطَّأ بعضهم بعضاً، ونظر بعضهم في أقاويل بعضٍ وتعقَّبها، ولو كان قولهم كلّه صواباً عندهم؛ لما فعلوا ذلك، وغضب عمر بن الخطاب من اختلاف أبيِّ بن كعب وابن مسعود في الصَّلاة في الثوب الواحد؛ إذ قال أبيّ: إنَّ الصَّلاة في الثَّوب الواحد حسنٌ جميلٌ. وقال ابن مسعود: إنَّما كان

(١) أخرجه مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن ١/ ٤٩٣ ح: ٧١٠.

ذلك والثياب قليلة. فخرج عمر مغضباً، فقال: اختلف رجلان من أصحاب رسول الله ﷺ ممن ينظر إليه، ويؤخذ عنه! وقد صدق أُبَيّ، ولم يأل ابن مسعود، ولكني لا أسمع أحداً يختلف فيه بعد مقامي هذا؛ إلا فعلت به كذا وكذا»[1].

وذكر الشيخ أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا ينكرون الاختلاف، ويفرون منه ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وأنَّ الصحابة رضي الله عنهم مع اختلافهم المعروف في الفروع كانوا محافظين أشدَّ المحافظة على مظهر الوِحْدة، بعيدين كلَّ البُعْد عما يفرِّق الكلمة، ويصدع الصُّفوف؛ فقد كان فيهم - مثلاً- من يرى مشروعيَّة الجهر بالبسملة، ومن يرى عدم مشروعيَّته، وكان فيهم من يرى استحباب رفع اليدين، ومن لا يراه، وفيهم من يرى نقض الوضوء بمسِّ المرأة، ومن لا يراه؛ ومع ذلك فقد كانوا يصلُّون جميعاً وراء إمامٍ واحدٍ، ولا يستنكف أحد منهم عن الصلاة وراء الإمام لخلافٍ[2].

كما حذر الشيخ من العصبية إذ سمعته في أحد مجالسه يقول ما معناه:

«.. وإن كانت العصبية المذهبية ذهبت أو لم توجد في بعض هؤلاء، فقد حلَّ محلها عصبية عصرية أخرى آلا وهي العصبية للأحزاب والجماعات».

---

(١) جامع بيان العلم ٢/ ٨٤.

(٢) أصل صفة صلاة النبي ﷺ ١/ ٤٥.

﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢].

ولم تكن هذه فترة مؤقتة من حياته المباركة ﷺ ليَجمع العبيد والضعفاء حوله فيتقوَّى بهم، أو ليكثر أتباعه، بل كانت آخر وصيته ﷺ، فعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: إنه كان عامّة وصيَّة نبيّ الله ﷺ عند موته: «**الصلاة، الصلاة، وما ملكت أيمانكم**» حتى جعل نبي الله ﷺ يلجلجها في صدره، وما يفيض بها لسانه(١).

* * *

(١) أخرجه أحمد ٦/ ٣١٥، وإسناده صحيح كما في «إرواء الغليل »(٧/ ٢٣٨).



المبحث الثالث

إبرازه لمعالم رحمة الإسلام ونبيه بالمرأة

لقد أكرم الإسلام المرأة أيّما إكرامٍ، بل لم تحظَّ في دين من الأديان، ولا في زمنٍ من الأزمان مثل ما حظيتْ به في دين الإسلام، وسنَّة نبيِّ الرَّحمة ﷺ.

ولقد اعتنى العلامة الألباني رحمه الله بإبراز معالم الرَّحمة بالمرأة من خلال القول والعمل، بتدريسه للنِّساء لكتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري، في دروس خاصَّةٍ لهنَّ، وهذا أسوةٌ برسول الله ﷺ، لما روى البخاريّ[1] عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: قالت النساء للنبي ﷺ: غلبنا عليك الرِّجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك، فوعدهن يوماً لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن، فكان فيما قال لهن: «**ما منكن امرأةٌ تقدِّم ثلاثةً من ولدها إلا كان لها حجاباً من النار، فقالت امرأة: واثنين؟ فقال: واثنين**». ولهذا بوَّب البخاري بباب: «هل يجعل للنساء يومٌ على حدةٍ في العلم».

كما صنَّف الشيخ كتاباً في «آداب الزفاف»، وصنَّف كتاب «حجاب المرأة

(١) صحيح البخاري كتاب العلم باب، هل يجعل للنساء يوم على حده في العلم ١/ ٥٠ ح: ١٠١.

المسلمة»، وكتاب «الجلباب»، وحقق كتاب «المرأةُ المسلمة» لحسن البَنَّا.

ويؤكد الشيخ أنَّ المرأة في الحقوق في دين الإسلام كالرجل ولا فرق، إلا ما خصّه الشارع الحكيم فيقول: «الأصل أن كل ما يجب للذكور وجب للإناث، وما يجوز لهم جاز لهن ولا فرق، كما يشير إلى ذلك قوله ﷺ: «**إنما النساء شقائق الرجال**»، رواه الدارمي وغيره[1]، فلا يجوز التفريق إلا بنص يدل عليه.

وعلَّق على كتاب «حقوق النساء في الإسلام، وحظهن من الإصلاح المحمدي العام» للشيخ محمد رشيد رضا.

وهذا الكتاب له أهمية كبيرة؛ لأنه تناول في وقته حالة النساء قبل البعثة المحمدية، وما جاء به محمد ﷺ من الإصلاح بها، ويبين حقوق النساء في التعليم والتأديب، وأنَّ النبي ﷺ كان يحثّ أصحابه على تعلم الكتابة، وقد أمر الله بها في آية الدين، وقد ثبت[2] من عدَّة طرق أنَّ الشفاء بنت عبدالله المهاجرة

---

(١) أخرجه ابن الجارود حديث ٩٠ وأبو داود كتاب الطهارة، باب في الرجل يجد البلَّة (١/ ٦١ح: ٢٣٦) والترمذي كتاب الطهارة باب فيمن يستيقظ فيرى بللاً ولا يذكر احتلاماً (١/ ١٨٩-١٩٠ح: ١١٣)، وأحمد(٤٣/ ٢٦٤-٢٦٥) عن عائشة. انظر: السلسلة الصحيحة ٢٨٦٣.

(٢) علَّق عليه الألباني بقوله: «وكان ذلك بإقرار النبي ﷺ إياها على ذلك، والحديث إسناده صحيح كما حققته في الأحاديث الصحيحة رقم ١٧٨».



القرشية العدوية علَّمتْ حفصة بنت عمر أم المؤمنين الكتابة».

وأثبت الشيخ رشيد رضا أنَّ الإصلاح الذي جاء به الإسلام في شأن المرأة لا يساويه دين آخر ولا مصلح آخر، حتى نستطيع أن نقول بأنَّ نبينا محمداً ﷺ هو مصلح النساء الأعظم، والخير كلّ الخير في الاهتداء بالإصلاح الإسلامي التام.

ولقد حرَّر الشيخ الألبانيّ مسالة تعليم النِّساء الكتابة تحريراً أكَّد فيه على حقهنَّ في ذلك؛ لأنهن شقائق الرِّجال، عندما ذكر حديث: «**ارقيه، وعلِّميها حفصة، كما علمتيها الكتاب**»، وفي رواية: «**الكتابة**»[1] في «السلسلة الصحيحة» عندما قال:

«في الحديث فوائد كثيرة أهمها اثنتان:

الأولى: مشروعية ترقية المرء لغيره بما لا شرك فيه من الرقى، بخلاف طلب الرُّقية من غيره فهو مكروهٌ لحديث: «**سبقك بها عكاشة**» وهو معروفٌ مشهورٌ.

والأخرى: مشروعية تعليم المرأة الكتابة. ومن أبواب البخاري في الأدب

(١) أخرجه أحمد ٦/ ٣٧٢ وأبو داود كتاب الطب باب ما جاء في الرقى ٤/ ١٣ ح: ٣٨٨٩ وغيرهما.

المفرد»[1]: «باب الكتابة إلى النساء وجوابهن».

ثم روى بسنده الصحيح عن موسى بن عبدالله قال: «**حدثتنا عائشة بنت طلحة قالت: قلت لعائشة، وأنا في حجرها، وكان الناس يأتونها من كل مصر، فكان الشيوخ ينتابوني لمكاني منها، وكان الشباب يتأخوني فيهدون إلي، ويكتبون إلي من الأمصار، فأقول لعائشة: يا خالة هذا كتاب فلان وهديته. فتقول لي عائشة أي بنية! فأجيبيه وأثيبيه، فإن لم يكن عندك ثواب أعطيتك، قالت: فتعطيني**»!.

ثم قال: «والحقَّ أنَّ الكتابة والقراءة نعمةٌ من نعم الله -تبارك وتعالى- على البشر، كما يشير إلى ذلك قوله ﷻ: **﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾** [العلق: ٣ - ٥]»، وهي كسائر النِّعم التي امتنَّ الله بها عليهم، وأراد منهم استعمالها في طاعته، فإذا وجد فيهم من يستعملها في غير مرضاته، فليس ذلك بالذي يخرجها عن كونها نعمة من نعمه، كنعمة البصر والسمع والكلام وغيرها، فكذلك الكتابة والقراءة، فلا ينبغي للآباء أن يحرموا بناتهم من تعلمها، شريطة العناية بتربيتهن على الأخلاق الإسلامية، كما هو الواجب عليهم بالنسبة لأولادهم الذكور أيضاً، فلا فرق في هذا بين الذكور والإناث.

(١) (رقم ١١١٨).



والأصل في ذلك أنَّ كل ما يجب للذكور وجب للإناث، وما يجوز لهم جاز لهن ولا فرق، كما يشير إلى ذلك قوله ﷺ: «**إنَّما النِّساء شقائق الرِّجال**»[1]، رواه الدَّارمي وغيره، فلا يجوز التَّفريق إلا بنصٍّ يدلُّ عليه، وهو مفقودٌ فيما نحن فيه، بل النَّصُّ على خلافه، وعلى وفق الأصل، وهو هذا الحديث الصحيح، فتشبَّث به، ولا ترض به بديلاً، ولا تُصْغِ إلى من قال: ما للنساء وللكتابة والعمالة والخطابة، هذا لنا ولهنَّ منا أنْ يبتن على جنابة! فإنَّ فيه هضْماً لحقِّ النساء وتحقيراً لهن، وهنَّ كما عرفت شقائق الرجال، نسأل الله تعالى أن يرزقنا الإنصاف والاعتدال في الأمور كلها.

كما أنَّ من الرَّحمة بالنِّساء التَّوسعة عليهن في الزَّواج والعيدين.

إقراره أهله على سماع الغناء المباح من الجارية يوم العيد، والنَّظر إلى اللهو المباح:

يدلُّ على ذلك ما صحَّ عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: «**دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثَ؛ فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي، وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ! فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعْهُمَا». فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا، قَالَتْ: وَكَانَ**

(١) تقدم تخريجه.

يَوْمُ عِيدٍ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالدَّرَقِ وَالْحِرَابِ، فَإِمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَإِمَّا قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ». فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ خَدِّي عَلَى خَدِّهِ، وَيَقُولُ: «دُونَكُمْ بَنِي أَرْفِدَةَ». حَتَّى إِذَا مَلِلْتُ قَالَ: «حَسْبُكِ!». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاذْهَبِي»[1].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفي الحديث جواز النَّظَر إلى اللَّهو المباح، وفيه حُسْن خلقه ﷺ مع أهله، وكرم معاشرته»[2].

***

(١) أخرجه البخاري كتاب العيدين باب الحراب والدرق يوم العيد ١/ ٣٢٣ ح: ٩٠٧.

(٢) فتح الباري (١/ ٥٤٩).



المبحث الرابع
إبرازه لمعالم الرحمة بالأطفال

لقد حرصت شريعة الإسلام ونبيّ الرَّحمة ﷺ على شؤون الطِّفل، منذ ولادته بل قبل ذلك، من حين اختيار كلٍّ من الزَّوجين للآخر، فعن أبي حاتم المزني قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنةٌ في الأرض وفسادٌ**»، قالوا: يا رسول الله! وإنْ كان فيه؟ قال: «**إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، ثلاث مراتٍ**»[1].

وعن أبى هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**تنكح المرأة لأربعٍ، لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدِّين تَربِتْ يداك**»[2]، إذْهما الأصل في

---

(١) أخرجه الترمذي كتاب النكاح، باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه/ ٣٩٥ ح:١٠٨٥، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب وأبو حاتم المزني له صحبة ولا نعرف له عن النبي ﷺ غير هذا الحديث». وقال الألباني: حسن لغيره. انظر للمزيد: «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»(٦/ ٢٦٦) و«السلسلة الصحيحة» (١٠٢٢).

(٢) متفقٌ عليه: أخرجه البخاري كتاب النكاح باب الأكفاء في الدين ٥/ ١٩٥٨ح: ٤٨٠٢، ومسلم كتاب الرضاع باب استحباب نكاح ذات الدين ٢/ ١٠٨٦ح: ١٤٦٦.

الذُّريَّة وتوجيهها، وقد صنَّف الشَّيخ كتاباً خاصّاً في «آداب الزفاف»، وما يتعلَّق بالعروسين، وحقوق كلٍّ منهما على الآخر، والآداب المتعلِّقة بهما، وهذا من رحمة الشَّرْع فيهما، بأنْ يعرف المرء حدود واجباته، ولا يكلّف فوقها.

وإنَّ مِنْ عناية الإسلام بالمولود أنْ شرع العقيقة عنه، لما في حديث سمرة -رضي الله عنه- أنَّ نبيَّ الله ﷺ كان يقول: «**كلُّ غلامٍ مرتهنٌ بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه، ويماط عنه الأذى ويسمَّى**» [1]، وكان ابن سيرين يقول: «إنْ لم يكن إماطة الأذى حلْق الرأس فلا أدري ما هو؟» [2].

ويأمر الإسلام بالعدل بين الأطفال جميعاً، الذكورِ والإناثِ؛ لأنَّ العدل أساس الرَّحمة، وقد قال ﷺ كما في حديث النُّعمان بن بشير: «**اعدلوا بين أولادكم، اعدلوا بين أولادكم، اعدلوا بين أولادكم**» [3]، وقال الألباني رحمه الله: «إنّ

---

(١) أخرجه أحمد ٥/ ١٧ ح: ٢٠٢٠١ وابن ماجه كتاب الذبائح باب العقيقة ٢/ ١٠٥٦ ح:٣١٦٥، وأحمد ٥/ ١٧ وابن الجارود ١/ ٢٢٩ وغيرهم. انظر: الإرواء ١١٦٥.

(٢) انظر: الإرواء ١١٧١.

(٣) أخرجه أبو داود كتاب الإجارة باب في الرجل يفضل بعض ولده فى النحل (٣/ ٣١٧ ح: ٣٥٤٦) والنسائي كتاب النحل باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان بن بشير في النحل (٦/ ٢٦٢ ح: ٣٦٨٧) وأحمد(٤/ ٢٧٥). وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة ١٢٤٠.



العدل المذكور بين الأولاد واجبٌ».

ومِن رحمة الإسلام بالأطفال أنه عند بكائهم في صلاة الجماعة في المسجد، يخفف نبيّ الرَّحمة ﷺ صلاته لأجلهم، كما في الصحيح عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: **«جوَّز ﷺ[1] ذات يومٍ في الفجر (وفي حديث آخر: صلى الصبح، فقرأ بأقصر سورتين في القرآن)، فقيل: يا رسول الله! لم جوَّزت؟ قال: «سمعت بكاء صبيٍّ[2]، فظننت أنَّ أمَّه معنا تصلِّي؛ فأردت أنْ أُفْرِغ له أمَّه»**.

وما لا شكَّ فيه أنَّ اصطحاب الأطفال للمساجد ومجالس الذكر والعلم مما يستفيد منه الطِّفل، ويتأثَّر الطِّفل الصَّغير، ولو في المهد، بما يسمع ويرى، وهذا يؤيِّده علماء النَّفس الحديث، وأمَّا كبار الأطفال فتأثُّرهم بذلك واضحٌ مسلَّمٌ[2].

يقول العلامة الألباني في هذا الحديث وأمثاله: جوازُ إدخال الصِّبيان المساجد، وأمَّا الحديث المتداول على الألسنة: «جنِّبوا مساجدَكم صبيانكم...» الحديث، فضعيفٌ، لا يحتجُّ به اتِّفاقاً. وممن ضعَّفه ابن الجوزي، والمنذري، والهيثمي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والبوصيري، وقال عبد الحقِّ الإشبيلي:

(١) أي: خفف.

(٢) انظر: الثمر المستطاب ١/ ٧٦٢.

«لا أصل له»[1].

ومن حرص الألباني رَحِمَهُ اللهُ على العناية بتربية الأطفال تحقيقه لرسالة «لفتة الكبد في نصيحة الولد» للإمام ابن الجوزي، وهي رسالةٌ بديعةٌ يوصي فيها ابن الجوزي ولده بالحرص على طلب العلم، ومما لا شكَّ فيه أنَّ من الرَّحمة بالأمَّة وبالابن تعليمه، ودلالته على الأخلاق، وينابيع الخير وطرق الهداية.

* * *

(١) صفة صلاة النبي ﷺ الأصل ص ٣٩١.



المبحث الخامس

إبرازه لمعالم الرحمة في الأخلاق

لقد تجلَّت هذه المعالم لدى شيخنا رحمه الله من خلال الأحاديث المتعددة الدالة على مكارم الأخلاق وفضائلها، وفي التَّحذير من مساوئ الأخلاق ورذائلها، ولعلَّ من أجمع الكتب التي اعتنى بها الألباني في ذلك كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري رحمه الله، حيث تولَّى الألباني شرحه، وكتاب: «الشَّمائل المحمديَّة» للإمام الترمذي الذي تولَّى اختصاره وتهذيبه، وهذه بعض الجوانب مما أبرزها الشيخ رحمه الله من معالم الرحمة في الأخلاق:

تقرير الأخوة الإسلاميَّة ونبذ العصبيَّة القوميَّة:

لقد رفع الإسلام من شأن كرامة الإنسان وحقوقه، وحضَّ كلَّ إنسانٍ أنْ يتخلَّق بأخلاقٍ حميدةٍ، وأنْ يتجنَّب من الأخلاق السَّيئة، وفيها قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ مِنْ خياركم أحسنكم أخلاقاً**»(١)، وقال أيضاً: «**بعثت لأتمِّم حُسْن الأخلاق**»(٢)، وقال أيضاً: «**الرَّاحمون يرحمهم الرَّحمن، ارحموا من في الأرض،**

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري ٣/ ١٣٠٥ ح: ٣٣٦٦، وأخرجه مسلم ٤/ ١٨١٠ح:٢٣٢١.

(٢) أخرجه أحمد ٢/ ٣٨١ والحاكم ٢/ ٦٧٠ وابن أبي شيبة ٦/ ٣٢٤ وغيرهم. وقال الحاكم:=

يرحمكم من في السَّماء»[1].

ولإخوة الإسلام منزلةٌ خاصَّةٌ، ذكر الشَّيخ طائفةً منها: قوله ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضْوٌ تداعى له سائر الجسد بالسَّهر والحمَّى»**[2].

وقوله ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه ما يحب لنفسه»**[3]، وقوله: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشدُّ بعضه بعضاً، ثم شبَّك بين أصابعه»**[4].

=هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. انظر السلسلة الصحيحة ٤٥.

(١) أخرجه أبو داود ٤/ ٤٤٠ ح: ٤٩٤٣، والترمذي ٤/ ٣٢٣ ح: ١٩٢٤ وغيرهم. وقال: هذا حديث حسن صحيح والحاكم ٤/ ١٧٥ وصححه ووافقه الذهبي. وذكره الألباني في الصحيحة، ٩٢٥.

(٢) أخرجه مسلم كتاب البر والصلة والآداب باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ٤/ ١٩٩٩ح: ٢٥٨٦.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب الإيمان باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ١/ ١٤ ح:١٣ ومسلم كتاب الإيمان باب أخذ الحلال وترك الشبهات ٣/ ١٢١٩ح: ١٥٩٩.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري المساجد باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ١/ ١٨٢ ح: ٤٦٧ ومسلم كتاب البر والصلة والآداب باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم=



ولما ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي كان في حجَّة الوداع، وفيه أنَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يا أيها الناس إنَّ ربَّكم واحدٌ، وإنَّ أباكم واحدٌ، ألا لا فضل لعربيٍّ على عجميٍ، ولا عجميّ على عربيٍّ، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتَّقوى، ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾، ألا هل بلَّغت؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: فيبلِّغ الشَّاهدُ الغائب**»[1].

ثم قال: «وهذا الحديث من النُّصوص الدَّالة على نظرة الإسلام إلى النَّاس عموماً، بأنْ لا فرق بينهم ولا مفاضلة، وهذا نابعٌ من قوله – تعالى –: ﴿**إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ**﴾، مهما تباعدت اللغات وتباينت الألوان؛ لأنَّ المعيار الحقَّ إنما يكون في تقوى الله عَزَّ وَجَلَّ.

كما أبان الشيخ الألباني[2] أنَّ الإسلام لا يرتبط عزُّه بالعرب فقط، بل قد يعزّه الله بغيرهم من المؤمنين. وأنَّه لا تنافي أن يكون جنس العرب أفضل من

=٤/ ١٩٩٩ ح: ٢٥٨٥.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٠٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» والمحاملي في «الأمالي» (٤/ ٤٤/ ٢) وغيرهم بإسناد صحيح، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء» (ص ٦٩): «إسناده صحيح». وانظر لتفصيل تخريجه والحكم عليه: «السلسلة الصحيحة» حديث ٢٧٠٠.

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ٣٠٤.

جنس سائر الأمم، بل إنَّ أفضلية جنس العرب هو الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة، ويدل عليه مجموعةٌ من الأحاديث، منها قوله ﷺ: «**إنَّ الله اصطفى من ولد إبراهيم، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»[1].

ثم قال: «لكنه ينبغي ألا يحمل العربيّ على الافتخار بجنسه، لأنَّه من أمور الجاهلية التي أبطلها نبينا محمد العربي ﷺ على ما سبق بيانه، كما ينبغي أن لا نجهل السبب الذي به استحق العرب الأفضلية، وهو ما اختصوا به في عقولهم وألسنتهم وأخلاقهم وأعمالهم، الأمر الذي أهَّلهم لأن يكونوا حملة الدعوة الإسلامية إلى الأمم الأخرى، فإنَّه إذا عرف العربي هذا وحافظ عليه أمكنه أن يكون مثل سلفه عضواً صالحاً في حمل الدَّعوة الإسلامية، أما إذا تجرَّد من ذلك فليس له من الفضل شيءٌ، بل الأعجمي الذي تخلَّق بالأخلاق الإسلامية هو خير منه دون شك ولا ريب، إذ الفضل الحقيقيّ إنما هو اتِّباع ما بعث به محمد ﷺ

(١) قال الشيخ الألباني بعد أن عزاه لأحمد (٤/ ١٠٧) والترمذي (٤/ ٣٩٢) وصححه: أصله في «صحيح مسلم» (٧/ ٤٨) وكذا البخاري في «التاريخ الصغير» (ص ٦) من حديث واثلة بن الأسقع، وذكر له شواهد.انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٣٠٣).

من الإيمان والعلم، فكلّ من كان فيه أمكن كان أفضل، والفضل إنّما هو بالأسماء المحدَّدة في الكتاب والسنة، مثل الإسلام والإيمان والبر والتقوى والعلم، والعمل الصالح والإحسان ونحو ذلك، لا بمجرد كون الإنسان عربياً أو أعجمياً، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وإلى هذا أشار ﷺ بقوله: «**من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه**»[1].

حثُّه على السَّماحة الماليَّة:

إنَّ دين الإسلام دين السماحة واليُسْر، ومن ذلك حثّه على السَّماحة في المعاملات الماليَّة، وقد ذكر في ذلك أحاديث منها: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**رحم الله عبداً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى**»[2].

وعنه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «**غفر الله لرجلٍ كان قبلكم، كان سهلاً إذا باع سهلاً إذا اشترى سهلاً إذا اقتضى**»[3].

---

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ٣٠٤.

(٢) أخرجه البخاري كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف ٢/ ٧٣٠ح: ١٩٧٠.

(٣) أخرجه الترمذي ٣/ ٦١٠ ح: ١٣٢٠، وأحمد ٣/ ٣٤٠ والبيهقي ٥/ ٣٥٧ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وصححه الألباني في الصحيحة١١٨١.

ولقد ذكر الشيخ الألبانيُّ من الأحاديث النَّبويَّة في إنظار المعسر، مثل حديث بريدة رضي الله عنه: «**من أنظر معسراً فله بكلِّ يومٍ صدقةٌ، قبل أنْ يحلَّ الدَّيْن، فإذا حلَّ الدَّيْن فأنظره، فله بكلِّ يومٍ مثليْه صدقةٌ**»[1].

وذهب الشيخ رحمه الله في مسألة البيع بالتَّقسيط، مع الزِّيادة على سعر النَّقْد، وهي من المسائل التي اختلف أهل الاجتهاد فيها - إلى تحريمه مستدلاً بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**من باع بيعتين في بيعةٍ، فله أوكسهما أو الرِّبا**»[2].

قائلاً: «هذا ما بدا لي من طريقة الجمع بين الأحاديث والتَّفقه فيها، وما اخترته من أقوال العلماء حولها، فإنْ أصبتُ فمن الله، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي، والله أسأل أنْ يغفره لي، وكلَّ ذنبٍ لي.

ثم قال: «واعلم أخي المسلم! أنَّ هذه المعاملة التي فشت بين التُّجار اليوم،

---

(١) قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» ١/ ١٢٦: رواه أحمد (٥/ ٣٦٠) وإسناده صحيح رجاله ثقات محتج بهم في «صحيح مسلم». ثم رأيته في «المستدرك» (٢/ ٢٩) وقال: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي فأخطأ، لأن سليمان هذا لم يخرج له البخاري، وإنما الذي أخرج له الشيخان هو أخوه عبدالله بن بريدة.

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (١١١٠) والحاكم (٢/ ٤٥) والبيهقي (٥/ ٣٤٣) وسنده حسن، وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وابن حزم في «المحلى» (٩/ ١٦) وغيرهم وراجع السلسلة الصحيحة ٢٣٢٦ وأنظرها للمزيد من فقه هذا الحديث.



وهي بيع التقسيط، وأخذ الزِّيادة مقابل الأجل، وكلَّما طال الأجل زيد في الزِّيادة، إنْ هي إلا معاملةٌ غير شرعيَّةٍ من جهةٍ أخرى؛ لمنافاتها لروح الإسلام القائم على التَّيسير على النَّاس والرَّأفة بهم، والتَّخفيف عنهم، كما في قوله ﷺ: «**رحم الله عبداً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى**»(١)، وقوله: «**من كان هيِّناً، ليِّناً، قريباً حرَّمه الله على النَّار**»(٢).

فلو أنَّ أحدهم اتَّقى الله – تعالى–، وباع بالدَّين أو بالتَّقسيط بسعر النَّقد، لكان أربح له، حتى من النَّاحية الماديَّة؛ لأنَّ ذلك مما يجعل النَّاس يقبلون عليه، ويشترون من عنده، ويبارَك له في رزقه، مصداق قوله ﷻ: ﴿ **وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ** ﴾ [الطلاق: ٢ – ٣].

* * *

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الحاكم ١/ ٢١٥ وغيره، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

المبحث السادس

إبرازه لمعالم الرحمة بالرفق بالحيوان

إنَّ رحمة الإسلام عمَّت الحيوان أيضاً، وفي ذلك نصوصٍ عديدةٍ، ولقد جلَّى الشيخ رحمه الله معالم رحمة الإسلام بالحيوان وضرورة الرِّفق به، وأبان أنَّ الإسلام هو الذي وضع للنَّاس مبدأ الرِّفق بالحيوان، خلافاً لما يظنّه بعض الجُهَّال بالإسلام أنَّه من وضع الكفار الأوربِّيين.

وذكر رحمه الله من الأحاديث حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**بينما كلبٌ يطيف بركيَّةٍ، قد كاد يقتله العطش، إذ رأته بغيٌّ من بغايا بني إسرائيل، فنزعت موقها، فاستقتْ له به، فسقته إياه، فغُفِر لها به**»[1].

وحديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**عُـذِّبت امرأة في هرةٍ سجنتها حتى ماتت، فدخلت فيها النَّار، لا هي أطعمتها وسقتها، إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض**»[2]، و(خشاش الأرض) هي

---

(١) عزاه الألباني في «السلسلة الصحيحة» ١/ ٣٥ إلى البخاري كتاب بدء الوحي ٣٤٦٧، ومسلم باب فضل ساقي البهائم المحترمة وإطعامها ٢٤٥٥، والركية: بئر لم تطو أو طويت».

(٢) «السلسلة الصحيحة» ١/ ٣٤.



الحشرات والهوام.

وعن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله إني لأذبح الشاة وأنا أرحمها، أو قال: إني لأرحم الشاة إن أذبحها، فقال: «**والشاة إنْ رحمتها رحمك الله**»[1].

ثم ساق عددًا من الآثار في الرفق بالحيوان وهي:

عن المسيب بن دارم قال: رأيت عمر بن الخطاب ضرب جمَّالاً، وقال: «**لم تحمل على بعيرك مالا يطيق؟!**»[2].

وعن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب أنَّ رجلاً حدَّ شفرة وأخذ شاة ليذبحها، فضربه عمر بالدرة وقال: «**أتعذِّب الرُّوح؟! ألا فعلت هذا قبل أن تأخذها؟!**»[3].

وعن محمد بن سيرين: أن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً يجرُّ شاةً ليذبحها فضربه

(١) أخرجه أحمد ٣/ ٤٣٦ والحاكم ٤/ ٢٥٧ وغيرهما، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وقد ذكره الألباني في السلسلة الصحيحة ٢٦.

(٢) عزاه الألباني رحمه الله في السلسلة(٣٠) إلى ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٢٧) وقال: «سنده صحيح إلى المسيب»، ونبه على أنه وقع في الطبقات «المسيب بن دار»، وأن الصواب «المسيب بن دارم».

(٣) أخرجه البيهقي ٩/ ٢٨٠.

بالدرة وقال: «**سقها – لا أم لك – إلى الموت سوقاً جميلاً**»[1].

وعن وهب بن كيسان: أنَّ ابن عمر رضي الله عنه رأى راعي غنمٍ في مكان قبيح، وقد رأى ابن عمر مكاناً أمثل منه، فقال ابن عمر: ويحك يا راعي حولها، فإني سمعت النبي ﷺ يقول: «**كلُّ راعٍ مسؤولٌ عن رعيَّته**»[2].

وعن معاوية بن قرة قال: كان لأبي الدرداء جمل يقال له: (دمون)، فكان إذا استعاروه منه قال: «**لا تحملوا عليه إلا كذا وكذا، فإنه لا يطيق أكثر من ذلك، فلما حضرته الوفاة قال: يا دمون لا تخاصمني غداً عند ربي، فإني لم أكن أحمل عليك إلا ما تطيق**»[3].

وعن أبي عثمان الثَّقَفي قال: كان لعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه غلامٌ يعمل على بغْلٍ له، يأتيه بدرهمٍ كلَّ يومٍ، فجاء يوماً بدرهم ونصفٍ، فقال: أما بدا لك؟ قال: نفقت السُّوق، قال: لا، ولكنك أتعبتَ البغل! أجمه ثلاثة أيام[4].

---

(١) المصدر السابق ٩/ ٢٨١.

(٢) أخرجه أحمد ٢/ ١٠٨ وقال عنه الألباني سنده حسن.

(٣) أخرجه أبو الحسن الأخميمي في «حديثه» ٦٣/ ١.

(٤) عزاه الألباني في الصحيحة إلى أحمد في «الزهد» ١٩/ ٥٩/ ١ بسند صحيح إلى أبي عثمان، وذكر أن أبا عثمان لم يجد له ترجمة.



ثم قال الشيخ الألباني رحمه الله: «تلك هي بعض الآثار التي وقفتُ عليها حتى الآن، وهي تدلُّ على مبلغ تأثُّر المسلمين الأوّلين بتوجيهات النَّبيِّ ﷺ في الرفق بالحيوان، وهي في الحقيقة قل من جلّ ونقطةٌ من بحرٍ، وفي ذلك بيانٌ واضحٌ أنَّ الإسلام هو الذي وضع للنَّاس مبدأ الرِّفق بالحيوان، خلافاً لما يظنُّه بعض الجهَّال بالإسلام أنَّه من وضْع الكفار الأوربيِّين، بل ذلك من الآداب التي تلقوها عن المسلمين الأوَّلين، ثم توسَّعوا فيها، ونظَّموها تنظيماً دقيقاً، وتبنَّتها دولهم، حتى صار الرِّفق بالحيوان من مزاياهم اليوم، حتى توهم الجُهَّال أنَّه من خصوصيَّاتهم! وغرَّهم في ذلك أنَّه لا يكاد يُرى هذا النِّظام مطبَّقاً في دولةٍ من دول الإسلام، وكانوا هُمْ أحقَّ بها وأهلها!

وقد روى البخاري وغيره عن النبيِّ ﷺ قصةً ذكرها لأصحابه عن رجلٍ سقى كلباً عطشاً، فغفر الله له. فقالوا: «**يا رسول الله وإنَّ لنا في البهائم أجراً؟ قال: «في كلِّ كبدٍ رطبةٍ أجرٌ**»[1].

---

(١) وتمام الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**بينما رجل يمشي بطريق، إذ اشتد عليه العطش، فوجد بئراً فنزل فيها فشرب وخرج، فإذا كلبٌ يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني، فنزل البئر فملأ خفه، ثم أمسكه بفيه حتى رقى، فسقى الكلب فشكر الله له، فغفر له، فقالوا: يا رسول الله**=

وتتناول الرَّحمة بالحيوان أموراً منها ما رواه مسلم عن شداد بن أوس قال: ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الله كتب الإحسان على كل شيءٍ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، فليرح ذبيحته**»(1).

* * *

=**وإنَّ لنا في البهائم لأجراً؟ فقال: في كلِّ ذات كبدٍ رطبة أجرٌ**». أخرجه البخاري كتاب المساقاة - الشرب باب فضل سقي الماء ٢/ ٨٣٣ ح: ٢٢٣٤.

(١) صحيح مسلم كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة ٣/ ١٥٤٨ح: ١٩٥٥.



المبحث السابع

إبرازه لمعالم الرحمة في عناية الإسلام بالزراعة والثروة النباتية

لقد عني الإسلام بالثَّروة النَّباتيَّة؛ وذلك لأنَّها مما تقوم به الحياة، وهذا من الرَّحمة بالإنسان، إذ مهَّدت له ما يحتاجه من طعامٍ ونباتاتٍ وفواكه، وظلٍّ ظليلٍ، ونقاءةِ جوٍّ، وغير ذلك، كما كانت الغذاء للحيوان، وفي الحديث عن أنس رضي الله عنه عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**إنْ قامت السَّاعة وفي يد أحدكم فسيلةٌ، فإنِ استطاع أنْ لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها**»[1].

وقد ذكر الشيخ الألباني -رحمه الله عدداً- من الأحاديث في ذلك في مطلع السِّلسلة لصحيحة، وكونه اعتنى بها في مطلع كتابه إبرازٌ لأهميتها وقد عنون لها: «حض الإسلام على استثمار الأرض وزرعها»، ومما قاله في ذلك:

(١) رواه الإمام أحمد (٣/ ١٨٣، ١٨٤، ١٩١) والطيالسي (رقم ٢٠٦٨) والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٤٧٩) وابن الأعرابي في «معجمه» عن هشام بن زيد عنه. وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وتابعه يحيى بن سعيد عن أنس. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣١٦/ ١، وأورده الهيثمي في «المجمع» (٦٣/ ٤) مختصرا وقال «رواه البزار ورجاله أثبات ثقات، وفاته أنه في «مسند أحمد» بأتم منه، كما ذكرناه، والفسيلة: هي النخلة الصغيرة، وهي الودية. انتهى ملخصاً من السلسلة الصحيحة (٩).

«ولا أدلَّ على الحضِّ على الاستثمار من هذه الأحاديث الكريمة، لاسيما الحديث الأخير منها فإنَّ فيه ترغيباً عظيماً على اغتنام آخر فرصةٍ من الحياة، في سبيل زرع ما ينتفع به النَّاس بعد موته، فيجري له أجره، وتكتب له صدقته إلى يوم القيامة، وقد ترجم الإمام البخاريُّ لهذا الحديث بقوله: «باب اصطناع المال»، ثم روى عن الحارث بن لقيط قال: «**كان الرجل منَّا تنتج فرسه فينحرها، فيقول: أنا أعيش حتى أركب هذه؟ فجاءنا كتاب عمر: أنْ أصلحوا ما رزقكم الله، فإنَّ في الأمر تنفساً**»[1].

وروى أيضاً بسندٍ صحيحٍ عن داود قال: قال لي عبدالله بن سلام: إنْ سمعت بالدَّجال قد خرج وأنت على ودية تغرسها، فلا تعجل أنْ تصلحه، فإنَّ للنَّاس بعد ذلك عيشاً. وداود هذا هو ابن أبي داود الأنصاري قال الحافظ فيه: «مقبول».

وروى ابن جرير عن عمارة بن خزيمة بن ثابت قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي: ما يمنعك أن تغرس أرضك؟ فقال له أبي: أنا شيخٌ كبيرٌ، أموت غداً، فقال له عمر: أعزم عليك لتغرسنها؟ فلقد رأيت عمر بن الخطاب يغرسها بيده مع أبي. كذا في «الجامع الكبير» للسيوطي[2]، ولذلك اعتبر بعض

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ١/ ١٦٨ وقال الألباني: سنده صحيح. انظر: الصحيحة ٩.

(٢) ج ٣/ ٣٣٧.

الصحابة الرَّجل يعمل في إصلاح أرضه عاملاً من عمال الله ﷻ، فروى البخاري في «الأدب المفرد»[1] عن نافع بن عاصم أنه سمع عبد الله بن عمرو قال لابن أخٍ له خرج من (الوهط): أيعمل عُمَّالك؟ قال: لا أدري، قال: أما لو كنت ثقفيّاً لعلمت ما يعمل عمالك، ثم التفت إلينا فقال: «إنَّ الرجل إذا عمل مع عُمَّاله في داره (وقال الراوي مرةً: في ماله) كان عاملاً من عُمَّال الله ﷻ. وسنده حسن -إن شاء الله تعالى-.

و(الوهط) في اللغة: هو البستان، وهي أرضٌ عظيمةٌ، كانت لعمرو بن العاص بالطائف على ثلاثة أميال، من (وج) يبدو أنه خلفها لأولاده.

وقد روى ابن عساكر في «تاريخه»[2] بسندٍ صحيحٍ عن عمرو بن دينار قال: دخل عمرو بن العاص في حائطٍ له بالطائف، يقال له: (الوهط) فيه ألف ألف خشبة، اشترى كلَّ خشبةٍ بدرهمٍ! يعني يقيم بها الأعناب.

هذه بعض ما أثمرته تلك الأحاديث في جملتها من السَّلف الصالح رضي الله عنهم، قد ترجم البخاريُّ في «صحيحه» للحديثين الأوَّلين بقوله: «باب فضل الزَّرع إذا أكل منه».

---

(١) رقم ٤٤٨.

(٢) (١٣/ ٢٦٤/ ٢).

قال ابن المنير[1]: «أشار البخاريّ إلى إباحة الزرع، وأنَّ من نهى عنه، كما ورد عن عمر، فمحلّه ما إذا شغل الحرْث عن الحرب ونحوه من الأمور المطلوبة، وعلى ذلك يحُمَل حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده». انتهى.

أقول: وقد كان الشيخ الألباني رحمه الله مع سياقه لهذه النصوص والآثار معتنياً بالزرع والنبات في بيته الذي كان فيه أيَّما اعتناء، كما شاهدت ذلك، وكانت الطيور ترتع في حديقة منزله، فرحمه الله وجزاه خيراً.

* * *

(١) فتح الباري (٥/ ٣).



المبحث الثامن

إبرازه لمعالم الرحمة في شؤون البيئة

لقد حذَّر الإسلام مما يضرُّ بالبيئة في جوانب عدةٍ، وأبان الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ مما يضرُّ بالمجتمع، والبيئة من خلال تطبيقه للقاعدة الشرعيَّة: «لا ضرر ولا ضرار»، فقال عندما سئل عن حكم شرب الدّخان[1] هل هو محرَّمٌ؟ وما الدَّليل عليه من الكتاب والسُّنَّة؟

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا شكَّ في تحريم الدخان، وهو حرامٌ لأسبابٍ كثيرةٍ:

أولاً: أنَّ المدخِّن يضرُّ نفسه، وهذا الضَّرر في النفس له صورتان: ضررٌ في بدنه، وضررٌ في ماله، ثم الضَّرر الذي في بدنه يتعدَّى إلى غيره؛ فيصير التَّحريم يعلو ويتضاعف.

والمعصية إمَّا أن يأتي بها العاصي سرّاً، وإمَّا أنْ يأتي بها جهراً أمام النَّاس، فإذا أتى بها سراً فهو عاصٍ لله مرّة، وإذا أتى بها جهراً فهو عاصٍ لله مرَّتين، والسَّبب في ذلك أنَّ عدوى معصيته تنتقل إلى غيره، فيتضرَّر الغير بمعصيته في نفسه.

(١) دروس للشيخ الألباني المفرغة رقم ٤٤.

ثانياً: كذلك الدُّخان الذي يشربه الإنسان لا يكتفي بأنَّه يضرُّ نفسه وماله، بل يتعدَّى في ضرره إلى غيره، وهذا الـذي يسـمَّى في لغـة العـرب: الإضرار مـا يتعلق بنفسه الضرر، وما يتعلق بغيره الإضرار، ولذلك قال ﷺ: «**لا ضرر ولا ضرار**»[1]، فلا يجوز للمسلم أنْ يضرَّ بنفسه فضلاً عن أنْ يضرَّ بغيره.

فشارب الدُّخان جمع الخبيثتين: خبيثة الإضرار بنفسه على التَّفصيل السَّابق ماديّاً وبدنيّاً، وخبيثة الإضرار بالغير، لا أعني هنا بالإضرار بالغير كالذي يعلـن شرب الدُّخان أمام النَّاس، هذا واضحٌ، لكنَّه بهذا الـدخان الـذي يبثُّـه في الجـوِّ الصَّافي النَّقيِّ يضرُّ الآخرين، ومعلوم الآن مـن الأخبـار والمجـلات الطبِّيـة، أنَّ سبب إضرار الدُّخان في بدن متعاطيه إنما يعود إلى المادة الكمينة فيه، وهـي التـي يسمُّونها بالنيكوتين، يقولون: هذا الدخان الذي ينفثه شارب الدُّخان وفيه مـادة النيكوتين، فهؤلاء الأبرياء الذين طهَّرهم الله من شرب الدخان، مكرهـون مـن هذا الشَّارب أنْ يشموا، وأن يبلعوا رغم أنوفهم شيئاً من مادة النيكوتين هذه.

إذاً: هـو جمـع المصـيبتين في الحـديث: الضرـر بنفسـه والإضرار بغـيره، والنبي ﷺ من رأفته ورحمته بأمَّته أنَّه جاءهم بكلِّ شيءٍ، وحذَّرهم من كلِّ شرٍّ، حتى وصل به الأمر إلى أن ينهى المسـلم أنْ يتعـاطى الطعـام الحـلال الـذي فيـه

---

(١) سبق تخريجه.



رائحةٌ كريهةٌ، إذا ما كان من الواجب عليه أنْ يحضر مجلساً فيشمَّ الجالسون منه تلك الرائحة الكريهة، فنهاه عن هذا الطعام الحلال؛ لكي لا يؤذي غيره برائحة الطعام الحلال، وقد عرفتم أنَّ الطعام هو الثوم والبصل، فقال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: «**من أكل مِنْ هذه الشَّجرة الخبيثة فلا يقربنَّ مصلَّانا، فإنَّ الملائكة تتأذَّى مما يتأذَّى منه بنو آدم**»[1]، إذاً كأنَّ الرسول ﷺ يقول: أيها المسلم المصلِّي! لا تأكلنَّ طعاماً فيه ثومٌ أو بصلٌ وتحضر المسجد، كُلِ الطَّعام الذي فيه الثُّوم والبصل قبل أنْ تحضر المسجد؛ أمَّا إذا أكلت هذا الطعام قبيل حضورك المسجد فنحن في غنىً عن حضورك المسجد، مع أنَّ حضور المسجد فرضٌ عليه كالصَّلاة نفسها، ولم يقتصر عليه الصلاة والسلام على هذا التوجيه: «**من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلا يقربنَّ مصلَّانا**» بل طبَّق ذلك عمليّاً، حيث دخل ذات يومٍ المسجد النَّبويّ، فشمَّ من أحدهم رائحة الثَّوم، فأمر بإخراجه من المسجد، وإلى أين؟ إلى البقيع -إلى المقابر-؛ لأنَّه يشير بهذا التَّنفيذ العمليّ، أنَّ

(١) أخرجه هكذا ابن حبان (٥/ ٤٤٣) وأبو يعلى في مسنده (٤/ ١٥٩) ح٢٢٢٦عن جابر ولفظه: «**من أكل من هذه الشجرة المنتنة فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الناس**»، وهو في صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها ١/ ٣٩٤ ح: ٥٦٤-٥٦٥ عن أبي سعيد بلفظ: «**من أكل من هذه الشجرة الخبيثة شيئا فلا يقربنا في المسجد**»، وللحديث ألفاظ أخرى.

المسلم الذي يحضر مساجد المسلمين، وهو يحمـل في فمـه رائحـةً كريهـةً يـؤذي المصلين، هذا لا يليق بأنْ يعيش مع المصلِّين، بل ولا مع الأحيـاء الـذين خـارج المسجد، بل عليه أنْ يعيش مع الأموات في المقابر».

* * *



خلاصة هذا الفصل

إنَّ جوانب الرَّحمة في دين الإسلام واسعة، إذ شرع الله – عَزَّ وَجَلَّ كله من كتاب وسنة – رحمة للعالمين، وما اعتنى به العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ كثير، ومن ذلك إضافةً لما سبق بيانه:

الرَّحمة بأصحاب الاحتياجات الخاصَّة، كحديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**وفي روايةٍ عنه أنه سأَلَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أيّ الأعمال خيرٌ؟**» وفي الرواية الأخرى: أي العمل أفضل؟ قال: «**إيمانٌ بالله، وجهادٌ في سبيله**». قيل: وفي الأخرى: قال: فأي الرِّقاب أفضل؟ قال: «**أغلاها ثمناً، وأنفسها عند أهلها**». قال: أفرأيت إنْ لم استطع بعض العمل؟ قال: «**فتعين ضائعاً، أو تصنع لأخرق**». قال: أفرأيت إن ضعفتُ؟ قال: «**تدَع النَّاس من الشَّرِّ؛ فإنها صدقةٌ تصدَّق بها على نفسك**»[1].

والرَّحمة بالأيتام، كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كافل اليتيم له أو لغيره، وأنا وهو كهاتين في الجنة**»، وأشار مالك بالسبَّابة والوسطى[2].

---

(١) أخرجه البخاري كتاب العتق باب أي الرقاب أفضل ٢/ ٨٩١ ح: ٢٣٨٢.

(٢) أخرجه مسلم كتاب الزهد والرقائق باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم=

والرَّحمة بالأرامل، كقوله ﷺ: «**السَّاعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، أو القائم الليل الصَّائم النَّهار**»(١).

والرَّحمة بالموتى، لحديث عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ كسر عظم المؤمن ميِّتاً، مثل كسره حيّاً**»(٢).

كما أن الرحمة شملت الحيوان في دين الإسلام كما سبق، وغير ذلك من

=٤/ ٢٢٨٧ح: ٢٩٨٣.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب النفقات باب فضل النفقة على الأهل ٥/ ٢٠٤٧ ح:٥٠٣٨. ومسلم كتاب الزهد والرقائق باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم ٤/ ٢٢٨٦ح: ٢٩٨٢ عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه أبو داود كتاب الجنائز باب في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان. ٣/ ٢٠٤ ح: ٣٢٠٩، وابن ماجه كتاب الجنائز باب في النهي عن كسر عظام الميت ١/ ٥١٦ ح:١٦١٦ وابن حبان ٧/ ٤٣٧ وابن الجارود ١/ ١٤٣ وأحمد (٦/ ٥٨) وغيرهم.
قال الألباني بعد تخريجه والكلام في فقهه: «ومنه تعلم تحريم ما ترتكبه بعض الحكومات الإسلامية من درس بعض المقابر الإسلامية ونبشها من أجل التنظيم العمراني دون أي مبالاة بحرمتها أو اهتمام بالنهي عن وطئها وكسر عظامها ونحو ذلك. ولا يتوهمن أحد أن التنظيم المشار إليه يبرر مثل هذه المخالفات كلا فإنه ليس من الضروريات وإنما هي من الكماليات التي لا يجوز بمثلها الاعتداء على الأموات فعلى الأحياء أن ينظموا أمورهم دون أن يؤذوا موتاهم». تلخيص أحكام الجنائز ١/ ٩١.



معالم الرحمة في ديـن الإسـلام ونبـي الرحمـة ﷺ، ممـا يطـول المقـام بالتفصـيل فيه، ولكـن اللبيـب تكفيـه الإشـارة، وعـلى مـا قيـل: «يكفـي مـن القـلادة مـا أحاط بالعنق».

وأضيف هنا أن العلامة الألباني رحمه الله تأسَّى في سيرته العمليَّة بهـدي نبـيِّ الرَّحمة ﷺ، وما دعا إليه، ولقد سطرت للشيخ في ذلك مواقف عدَّة، منها:

ما ذكرها الشيخ محمد الخطيب أن الشيخ قال له مرةً: يا محمد أنت لا تملك سيارة وأولادك لابدَّ أنهم بحاجةٍ إلى استجمام.... فهيِّءْ نفسك في أي يومٍ تريـد حتى نذهب سوياً في نزهةٍ، ترفِّه بها عن أولادك، وفعلاً بعد يومين رتَّبنـا أمرنـا، وخرجنا بصحبة الشيخ وزوجته إلى بعض الأحراش خارج عمان، وقـد أحضر لنا طعاماً وفاكهةً منوَّعةً، وسُرَّ أولادي أيّ سرورٍ.

ويقول أيضاً: «كنت مرةً أعمل للشيخ عـلى سـطح بيتـه، وأصـلح بعـض الأمور فحملت قضيباً طويلاً أرفعه من مكانٍ لآخر؛ فغلبنـي القضـيب وأنـا في أعلى السطح، فكدت لولا فضل الله أنْ أهوي من أعـلى السـطح، فعلـم الشـيخ بالخبر فحمد الله على سلامتي، وسارع ساجداً لله: سجد وشكر، وذرفـت عينـاه بالبكاء، وأخرج من جيبه مائة دينار أعطاني إياها».

وفي مساعداته للفقراء والأرامل والمحتـاجين يـذكر أخونـا الشـيخ محمـد

الخطيب أنه جاء رجلٌ مريضٌ، وعلاجه بإبر (أي حقن)، تكلفة الواحدة منها عشرون ديناراً، يحتاج إلى (١٥) إبرة، فطلب منِّي الشَّيخ الذَّهاب لبيته، والتَّأكُّد من صحَّة ما قال، فلما علمنا صدقه أعطاني الشَّيخ المال، واشترينا له الإبر.

وقصةٌ أخرى حصلت للشَّيخ رحمه الله في المستشفى قبيل وفاته، حيث جاءته امرأةٌ تشكي له وقوعها في براثن البنوك؛ حيث أنها اقترضت من أحد البنوك مبلغ تسعةَ آلاف دينارٍ، وتضاعف عليها المبلغ من الرِّبا، فجاءت تستنجد بالشَّيخ للخلاص من ذلك، فطلب الشَّيخ -كالعادة- التَّحرِّي في ذلك، وبعد التَّحري والتَّأكُّد من صِدْق المرأة وافق الشَّيخ على أنْ يُقرضها مبلغ سبعة آلاف دينارٍ، فحضرت المرأة وحضر معها أولادها، فقال الشيخ: هذه ألف دينارٍ هدية، وهذا المبلغ المطلوب، ففرحت المرأة وفرح أولادها، ودعوا للشَّيخ، ودعوت أنا، وجزيت الشَّيخ خيراً، فنظر الشيخ إلينا، وقال: يا إخوان، والله إنني أتمنى أنْ أصبح مليونيراً؛ حتى أُخرج الألوف من أمثال هذه المرأة من قيود الربا.

وغير ذلك من القصص والمواقف كثيرٌ، مما يضيق المقام عن تبيانه، فما أجمل ديننا، وما أحكمه، والصلاة والسلام على نبي الرحمة، رحم الله العلامة الألباني وجزاه على ما قدَّم كل خير.

* * *



خاتمة

إنَّ الإسلام دين الرَّحمة في كل شؤونه، - كما تدلُّ على ذلك الأدلَّة البيِّنة الواضحة – والتي يشهد بها عددٌ من المنصفين من غير المسلمين.

وإنَّ العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله واسع العناية بالسنة والسيرة النبويَّة ودفاعه عنها من حيث دعوته لحجية السنّة، وتجريد المتابعة للرسول ﷺ، وتحذيره من مخالفة الهدي النَّبويِّ، وحثّه على لزوم اتِّباع نهج السَّلف، وما برع فيه في الذَّبِّ عن الرَّسول ﷺ، من خلال المؤلفات العديدة التي قاربت مئتين وخمسين، بين تصنيفٍ وتحقيقٍ.

وإنَّ عنايته العظيمة بالسنة والسيرة النبوية ذاتها لأهم معلمٍ في إظهار الرحمة في دين الإسلام، من خلال الوقوف على صحيح السنة النبوية وآثار السلف الصالح رضوان الله عليهم.

ولقد أبرز العلامة الألباني رحمه الله من خلال تأليفاته ودعوته معالم الرحمة في الإسلام ونبي الرحمة ﷺ في تبيانه لوسطية الإسلام والاعتدال فيه ونبذ الغلو والتَّطرّف.

كما أبان عن إكرام الإسلام للمرأة أيّما إكرام، وأنها في الحقوق في دين الإسلام كالرجل ولا فرق، إلا ما خصّه الشارع الحكيم.

كما أبرز الرحمة في العناية بشؤون الطفل، منذ ولادته كما أمر الإسلام بالعدل بين الأطفال جميعاً، ذكوراً وإناثاً، وأنَّ العدل أساس الرحمة.

كما أنَّ من سماحة الإسلام تقرير الأخوة الإسلامية، ونبذ العصبية القومية والحث على اليسر في المعاملات، ومكارم الأخلاق والنهي عن رذائلها.

وقد عمَّت رحمة الإسلام الحيوان بالرِّفق به، مما يدلِّل على أنَّ الإسلام هو الذي وضع للناس مبدأ الرفق بالحيوان، خلافاً لما يظنّه بعض الجهال بالإسلام أنه من وضع غيرهم.

كما شملت رحمة الإسلام العناية بالثروة النباتيَّة؛ وذلك لأنها مما تقوم به الحياة، وهذا من الرَّحمة بالإنسان، بل بكلِّ كائنٍ حيٍّ.

كما أنَّ القاعدة الشرعيَّة «لا ضرر ولا ضرار» تشتمل التحذير من الإضرار بالنفس وبالبيئة في جوانب عدةٍ، تعد من معالم الرَّحمة الكبرى للإنسانية أجمع.

وكان العلامة الألباني رحمه الله متأسيا بهدي نبيِّ الرَّحمة ﷺ، في سيرته العمليَّة، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

والحمد لله رب العالمين.



توصيات الباحث

وفي ختام هذا البحث يوصي مُحَرِّره بما يلي:

ضرورة إبراز جوانب الرَّحمة في دين الإسلام ونبيّه مع الاعتناء بالجوانب التي لم تُخدَم فيُتوسَّع فيها.

ضرورة ترجمة معالم الرحمة في الإسلام إلى لغاتٍ عدَّة، لكي يقف العالَم على حقيقة الأمر في نبي الرحمة ﷺ.

ضرورة عقد ندوات ومحاضرات بلغات مختلفة، وفي دول متعددة، لتعريف غير المسلمين بين الحين والآخر برحمة الإسلام وسماحته.

الحرص على انتقاء الكتب الدالة على سماحة الإسلام ورحمته، وترجمتها وطباعتها.

ضرورة اهتمام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في تبيان معالم الرحمة في دين الإسلام ونبيه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

قائمة المراجع

(١) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط٢، ١٤٣٠هـ.

(٢) الإحسان بترتيب ابن بلبان، تحقيق:شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣هـ.

(٣) أحكام الجنائز، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٢هـ.

(٤) آداب الزفاف في السنة المطهرة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، طبع ١٤٠٩هـ.

(٥) الأدب المفرد، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، نشر دار البشائر الإسلامية، بيروت،الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٦) إرشاد الساري، إرشاد السّاري إلى شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن محمد القسطلاني، الطبعة الأولى.

(٧) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٨) أصل صفة صلاة النبي ﷺ للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.



(٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة، ط: ١٣٨٨هـ.

(١٠) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، للشيخ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، نشر مطبعة السنة المحمدية – القاهرة، تحقيق محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية: ١٣٦٩هـ.

(١١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان، مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط٢، ١٤١٤هـ.

(١٢) الألباني حياته وآثاره وثناء العلماء عليه، للشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني.

(١٣) الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر، للدكتور عبد العزيز السدحان، الطبعة الأولى، دار ١٤٣٠هـ.

(١٤) الإمام العلَّامة محمد ناصر الدين الألباني محدثاً، للدكتور زكي صلاحي، رسالة دكتوراه، قيد النشر.

(١٥) البحر الزخار، لأبي بكر البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وغيره، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة: الأولى، من ١٩٨٨م – ٢٠٠٩م.

(١٦) تحريم آلات الطرب، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة الدليل،الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.

(١٧) ترجمة موجزة لفضيلة محدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، للأستاذين محمد عيد العباسي وعلي خشان، نشرتها في مجلة الجامعة السلفية بالهند، بقليل من التصرف والإضافة.

(١٨) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

(١٩) تلخيص أحكام الجنائز، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الثالثة: ١٤١٠هـ.

(٢٠) تمام المنة في التعليق على فقه السنة، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، ط١، ١٤٠٨هـ.

(٢١) تمام النصح في أحكام المسح = وهو ملحق بكتاب «المسح على الجوربين».

(٢٢) التمييز، للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق د. مصطفى الأعظمي.

(٢٣) ثبت مؤلفات الشيخ الألباني» للشمراني.

(٢٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر بن عبد البر النمري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١٣٩٨هـ.

(٢٥) جزء في اتباع السنن واجتناب البدع، للضياء المقدسي.

(٢٦) جهود الألباني في بيان عقيدة السلف الصالح في الإيمان بالله رب العالمين، لأحمد صالح الجبوري، الدار الأثرية، الأردن، ١٤٣٠هـ، ط١.

(٢٧) جهود الشيخ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيّ في خدمة السنة المطهَّرة، للدكتور خالد علي، ضمن بحوث ندوة «الجهود المبذولة في خدمة السنة النبوية، من بداية القرن الرابع عشر الهجري إلى اليوم»، في الإمارات.



(٢٨) حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر ﷺ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ.

(٢٩) الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، ط١، ١٤٢٥هـ.

(٣٠) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، نشر دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

(٣١) ذم الكلام وأهله، لعبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق عبد الرحمن عبدالعزيز الشبل، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، عام ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(٣٢) الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتبة الإسلامية - عمان – الأردن،الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

(٣٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر دار المعارف، - الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

(٣٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

(٣٥) سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، نشر دار الفكر – بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣٦) سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، ط دار الفكر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

(٣٧) سنن الدار قطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، نشر دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

(٣٨) سنن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٣٩) سنن النسائي (المجتبى من السنن)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٤٠) شرح النووي على صحيح مسلم=انظر المنهاج شرح صحيح مسلم.

(٤١) شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق د. محمد سعيد خطي أوغلي، نشر دار إحياء السنة النبوية، بأنقرة.

(٤٢) شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.

(٤٣) صحيح ابن حبان = انظر الإحسان.

(٤٤) صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

(٤٥) صحيح البخاري تحقيق د. مصطفى ديب البغا نشر دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤٦) صحيح الترغيب والترهيب، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف، بالرياض.



(٤٧) صحيح الجامع الصغير وزيادته، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط ٣، ١٤٠٣هـ.

(٤٨) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤٩) صفة صلاة النبي ﷺ (الأصل)، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٧هـ.

(٥٠) طبقات الحفاظ، لجلال الدين لسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة بمصر، ط١، ١٣٩٣هـ.

(٥١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق إحسان عباس، نشر دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٦٨م.

(٥٢) علماء ومفكرون عرفتهم، للشيخ محمد المجذوب، دار الشَّوّاف للنشر والتوزيع، الرياض،الطبعة الرابعة.

(٥٣) فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، مطبعة الحكومة بمكة، ١٣٩٩هـ.

(٥٤) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

(٥٥) فقه الواقع، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني = مفرغ في المكتبة الشاملة من سؤال وجه للشيخ رحمه الله.

(٥٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عد الجرجاني تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر دار الفكر – بيروت.

(٥٧) كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، للدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

(٥٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر.

(٥٩) مجموع الفتاوى لابن تيمية دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

(٦٠) مختصر العلو للعلي الغفار، للحافظ الذهبي، اختصره وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤١٢هـ.

(٦١) المسح على الجوربين والنعلين، لعلامة الشام محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق المحدث ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي – بيروت، ط٤، ١٣٩٩هـ.

(٦٢) المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

(٦٣) مسند البزار= البحر الزخار.

(٦٤) مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، نشر دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.



(٦٥) مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، نشر مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٩هـ.

(٦٦) مسند الطيالسي، نشر دار المعرفة، بيروت.

(٦٧) المعجم الكبير للطبراني تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر مكتبة العلوم والحكم،الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

(٦٨) المنتقى من السنن المسندة، لعبد الله بن علي بن الجارودي، تحقيق عبد الله عمر البارودي، نشر مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

(٦٩) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٧٠) الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.

(٧١) موقع المكتبة الجامعة للخطب المنبرية والدروس والمحاضرات على الشبكة العنكبوتية.

www.3lsooot.com/alkhotab

* * *

الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها (سنن)



هاتف : ٢٥٨٢٧٤٩ – ١ – ٠٠٩٦٦

فاكس: ٢٥٨٢٧٤٣ – ١ – ٠٠٩٦٦

المملكة العربية السعودية

ص . ب ٤٦٨١١ الرياض ١١٥٤٢

www.sunnah.org.sa
sunnah@sunnah.org.sa